

## القومية واليسارية تطالب الحكومة بإلغاء ضريبة المبيعات

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

### رأي الاهالي

#### صفحة العام ٢٠١٩ قانون الضريبة وقانون الموازنة

الوسط حالة متصاعدة من الغضب الشعبي المعلن وغير المعلن يتوجه رئيس الوزراء للقاء قادة صندوق النقد الدولي في واشنطن وذلك بعد اقرار قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٩، وقبلها اقرار قانون ضريبة الدخل سيء الصيت. وكلا القانونين تضمننا مواد تستجيب لاشتراطات صندوق النقد مثل رفع نسبة الفائدة على الديون، وزيادة نسبة الضرائب على الشرائح الاجتماعية الأوسع عددا وفقرا، الامر الذي كرس معاناة الاردنيين وأضاف لها ألوانا من الاعباء والعذابات المرة ما يعجز المقال عن شرحها ووصفها.

سياسات صندوق النقد، هي المنصة التي تستخدمها القوى الاستعمارية الجديدة من أجل استغلال ثرواتها الوطنية، واجبارها على البقاء في حيز التخلف والفقر والجهل والاستبداد... ومن منا يمكن ان ينسى، كيف ان هذه السياسات المضادة لحرية الشعب وحقه في العيش بكرامة، هي التي وقفت وراء الانفجارات الشعبية الواسعة في الاردن والعالم العربي، وهي في الوقت نفسه التي عملت على احباطها وإفشال اهدافها السامية من خلال قوى الثورة المضادة، المتحالفة مع القوى الرأسمالية العالمية...

ما الذي سيفعله الفريق الحكومي الآن، وبعد كل الذي قدموه لصندوق النقد الدولي، وبعد كل هذا التجاهل وإدارة الظهر للمطالب والمعاناة الشعبية المستمرة؟؟

نقول التصريحات الحكومية ان لا ارتفاعات جديدة على الضرائب!!! عام ٢٠١٩... ليت المسؤولين الحكوميين ينصتون لتعليقات الناس وسخريتهم على هذا الخبر البائس، فهل بقي هناك ما يمكن ان يضاف على الضرائب التي شملت رغيف الخبز وشربة الماء، وضوء الكهرباء، واي سلعة بسيطة يمكن ان تخطر على البال؟!

اما اذا أرادت الحكومة طمأنة المواطنين حقا، بعد كل المصائب التي أوقعتها الحكومات المتتالية على رؤوسهم، فأضعف الايمان هو الغاء الكم الهائل من الضرائب على المبيعات الاستهلاكية الضرورية والتي أقرت بقانون ايضا، وتشكل سيفا مسلطا على لقمة العيش وكرامة المواطن... والاسراع الى تنفيذ سلسلة اجراءات ضرورية دون ابطاء من اجل استقرار الوضع الاستثماري والمالي وحماية الصناعة الوطنية المهددة...

لطالما تذرعت الحكومات بالاسباب الخارجية التي أدت الى تفاقم الازمات الاقتصادية والسياسية في البلاد،...

في هذا السياق نقول حسنا: فما هي استراتيجية المؤسسة الرسمية للدولة في ظل انكفاء المنظمات الارهابية واندحارها في الاقليم، الم يحن الوقت بعد ثماني سنوات عجاف للالتفات نحو بناء المجتمع وترميمه من الداخل، وعلى قواعد المساواة في المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القرار الوطني. هذا مع الانتباه الى اننا لا نسلم بالاسباب الخارجية وحدها، اذ ان هناك عدو متربص لم يغادر المجتمع الاردني منذ وطئت اقدمه عالم الخصخصة... انه الفساد الذي استنزف رصيدنا المالي والاخلاقي.

بات مطلوبا من القوى السياسية المنظمة أكثر من أي وقت مضى، برنامج انقاذ وطني شامل.



احتجاجا وتحذيرا من تعديلات على قانون العمل  
الكتلة العمالية تشارك النقابات المستقلة في الاعتصام امام المجلس النيابي

### ٢٠١٩ عام الحقوق الطلابية الأردنية

الهيئة الإسلامية المسيحية تحذر من إسكات مآذن القدس

الإعلان عن انطلاقة التجمع الديمقراطي  
الفلسطيني في غزة ورام الله

حركة المقاطعة الدولية (BDS) المقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني  
تحقق نجاحات على المستوى الدولي

إدراج الأونروا بقائمة معاداتها للسامية  
"تساوق" أمريكي صهيوني لإنهاء عملها

التحالف الشعبي وأحزاب اليساريون  
"حركة مقاومة صهيونية في مصر"

السودان.. من «احتجاجات بين الحراك السوداني  
الخبز» إلى «اسقاط النظام»! والثورة التونسية أكثر من شبه



# الهيئة الإسلامية المسيحية تحذر من إسكات مآذن القدس



الاهالي - حذرت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات الأريعاء الماضي، من مساعي رئيس بلدية الاحتلال في القدس المحتلة "موشيه ليؤون"، لإسكات مآذن مساجد القدس المحتلة واعتبرتها جريمة خطيرة وجديدة ضد المقدسات في المدينة المقدسة.

وقالت في بيان ان هذه المساعي تأتي تنفيذاً لمشروع قانون "إسكات المآذن" المطروح في الكنيست الاسرائيلي للمصادقة عليه. وأكدت الهيئة أن الأذان أحد سمات المدينة المميزة، يصدر من جميع المساجد وفي مقدمتها المسجد الأقصى، والتعدي عليه هو تعد على كل ما هو مقدس في المدينة، موضحة إن مصادقة ما تسمى "اللجنة الوزارية للتشريعات في الحكومة الإسرائيلية"، على قانون منع الأذان عبر مكبرات الصوت، عنصرية كبيرة وتطرف واضح ضد المقدسات في القدس المحتلة.

٢٠١٧، على حظر استعمال مكبرات الصوت أو رفع الأذان عبر مكبرات الصوت بالمساجد، بين الساعة الحادية عشرة ليلاً وحتى الساعة صباحاً، كما يمنع المشروع المساجد ودور العبادة من استخدام مكبرات الصوت في الدعوة للصلاة والمناسبات الدينية، بدعوى إزعاجه للمستوطنين.

وينص مشروع قانون "إسكات الأذان" الذي صادق عليه الكنيست الاسرائيلي بالقراءة التمهيدية في آذار

## "صناعة عمان" تدعو الى اعفاء الصناعات الوطنية من ضريبة المبيعات

ودعت الغرفة الى الاسراع باقرار برنامج الحوافز للصناعات التصديرية الذي سيعوض برنامج اعفاء ارباح الصادرات الذي تم الغاءه نهاية العام الماضي، مشيرة الى ان القطاع الصناعي يسهم بما يقارب ٢٥% من الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر و٤٥% بشكل غير مباشر لارتباطه بالعديد من القطاعات الاقتصادية واهمها النقل والتجارة والعقار، حيث تبادر غالبية الدول المتقدمة عند سعيها لرفع نسب النمو الاقتصادي الى دعم القطاع الصناعي وتقديم التسهيلات ووضع التشريعات التي تسهم بتخفيف كلف الانتاج وتعزيز تنافسية هذا القطاع لدخول اسواق جديدة وصولاً الى دولة الانتاج.

في السوق المحلي، خصوصاً وأن انفاق الأسرة الأردنية على الغذاء يشكل نحو ٣٨% من دخلها.

وبينت الغرفة ان الصناعة الوطنية التي تعاني حالياً من ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة ارتفاع اسعار الطاقة وخصوصاً الوقود والكهرباء، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين لن تستطيع منافسة البضائع المستوردة، والتي تتمتع بالعديد من وسائل الدعم في بلدانها، وتدخل الأردن معفاة من الرسوم الجمركية نتيجة لاتفاقيات التجارة الحرة بين الأردن وهذه البلاد، فالبتالي فان تخفيض ضريبة المبيعات على جزء كبير منها سيعزز تنافسيتها في السوق المحلي.

الاهالي - أكدت غرفة صناعة عمان ضرورة أن تكون السلع التي تنوي الحكومة تخفيض ضريبة المبيعات عليها اعتباراً من العام الحالي، هي منتجات وطنية، حيث أن الصناعات الأردنية متنوعة وتغطي معظم الحاجيات الأساسية للمواطنين وخصوصاً الغذائية منها، حيث يعمل في هذا القطاع ٢١٣٢ منشأة صناعية تشغل حوالي ٤١ الف عاملاً وعاملة باستثمارات تصل الى ٦٢٨ مليون دينار، وبصادرات تصل سنوياً الى ١٥٠ مليون دينار.

واضافت الغرفة أن تخفيض ضريبة المبيعات على اكثر من ١٥٠ سلعة غذائية، سيساهم في تخفيف الاعباء المعيشية عن كاهل المواطنين ويسهم كذلك في دعم الصناعة الوطنية من خلال زيادة مبيعاتها

## تعويض المواطنين المتضررين من عيوب البنزين المستورد

حدّ سواء؛ فهل تجهل تلك الشركات أثر وجود الحديد في البنزين على المركبات؟! وإذا كانت المواصفة تحرّم وجود الرصاص، فهل البنزين المستورد خال من الرصاص فعلاً؟! وربما تكون الشركات التي تباع البنزين المستورد تكبدت خسائر جراء العيب الذي لمسه عملاؤهم، ولكن المشكلة أن تلك الشركات التي سارعت للاعتذار والتأكيد على عدم مخالفتها المواصفة الأردنية كانت تعلم على الأغلب أن بنزين ٩٠ الذي تستورده كان يحتوي على عنصر الحديد، ومؤسف الشعور أن القائمين عليها لم يلتفتوا للأضرار التي ستلحق بالمواطن جراء وجود ذلك العنصر..

المطلوب اليوم من الحكومة ممثلة بهيئة تنظيم قطاع الطاقة ومؤسسة المواصفات والمقاييس تحديد المسؤول عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين وبالتالي تعويضهم، إما الحكومة أو شركات بيع البنزين المستورد..

الاهالي:- خلال الاشهر الماضية اشتكى مواطنون من وجود خلل في البنزين المستورد والذي يؤدي الى عطل متعدد في المركبات وبرزها تلف في (البواجي) في كثير من المركبات وبعد القيام بفحص البنزين من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس وشركات المحروقات واصحاب محطات الوقود اعترفوا بوجود خلل في البنزين المستورد ولغاية تاريخه لم يتم تعويض المواطنين عن الضرر البالغ الذي لحق بهم .

الأنكى من ذلك، أنه وبعد شهر من تأكد الخلل في البنزين، استمر أصحاب مركبات بتغيير بواجي سياراتهم على نحو غير طبيعي، ولم يعرف إذا ما كانت المواصفات قد عدلت المواصفة الخاصة باستيراد البنزين فعلاً أم لا، ثم لماذا يجري تجاهل المطالبات بتعويض المتضررين عن الفترة السابقة؟! ويتسبب البنزين المضاف إليه عنصر الحديد بزيادة استهلاك المركبات للبنزين، وهذا أمر تتحمل مسؤوليته الحكومة وشركات المحروقات على



# القومية واليسارية تطالب الحكومة بإلغاء ضريبة المبيعات

## ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية



حزب الوحدة الشعبية، الديمقراطي الاردني



الحزب الشيوعي الأردني



حزب الشعب الديمقراطي الأردني



توقف إئتلاف الأحزاب القومية واليسارية في اجتماعه الدوري في مقر حزب البعث العربي الاشتراكي على ابرز المستجدات السياسية حيث تلبور التالي:

لوحظ تعدد وتكرار الاحتجاجات الجماهيرية والشعبية في البلاد، واستمرار مناداة جماهير الشعب الاردني بضرورة الاصلاح وفك التبعية ومغادرة سياسة الإفقار واللجوء لجيب المواطن، مما يؤكد على حضور حالة الاحتقان الشعبي بشكل دائم وبما يؤثر على عمق الأزمة الاقتصادية والمعيشية، والركود الاقتصادي العميق دون أية حلول أو معالجات جديّة تنعكس على مستوى معيشة المواطن.

هذا في الوقت التي تستمر فيه السلطة التنفيذية بإدارة الظهر لمطالب الاصلاح وتستمر بالتضييق على الحريات العامة بالاعتقالات والتوقيفات للنشطاء من الاحزاب والحركة الجماهيرية.

ان ما أقدمت عليه السلطة التنفيذية من القاء القبض على عوني مطيع كأحد رموز الفساد، والتقدم بمشروع للعضو العام ليس كافيا بالنسبة للشعب الاردني، بل الأهم هو الاقدام على خطوات عملية تتعلق بتحسين الحالة المعيشية للمواطن، واولها الغاء ضريبة المبيعات على الادوية والمواد الغذائية وتخفيضها على باقي السلع التي يعتمد عليها المواطن، وتخفيض حقيقي على المحروقات يتناسب مع انخفاض سعر هذه السلعة عالميا.

وعلى صعيد آخر يحذر الائتلاف من المخاطر الجدية التي يتعرض لها الاردن وفلسطين والانجرار لما يسمى "صفقة القرن"، خاصة بعد الانفتاح العربي مع العدو الصهيوني

الدول العربية والاجنبية في لبنان والسودان وفرنسا وبلجيكا وتركيا وغيرها، انما تعبر عن أزمة النظام الراسمالي العالمي وعجزه عن توفير الحاجات الأساسية للشعوب وتعارضه مع مصالح الفقراء والكادحين في العالم.

ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٨

والاخرق الذي أحدثه العدو في أكثر من دولة عربية، ويؤكد على ضرورة تطابق الموقف الرسمي مع الشعبي برفض اية صفقات للتسوية تمس من استقلالية الاردن ومخاطر التواطؤ، كما يعيد التأكيد على رفض أية مشاريع للتطبيع مع العدو الصهيوني كاتفاقية الغار وناقل البحرين.

يرى الائتلاف ان الاحتجاجات الشعبية التي تدافع عن مصالح ومعيشة الجماهير العريضة وتجتاح العديد من

## ٢٠١٩ عام الحقوق الطلابية الأردنية

الاموال العامة وكأنه لا مفر من الجباية ولا حلول لمواجهة هذا العجز المالي الا جيوب المواطن التي لم يعد بها ما يوفر الحد الأدنى من الحياة الكريمة. لقد عبر المواطنون وبكل الوسائل السلمية عن احتجاجهم على السياسات الحكومية المتعاقبة وعلى الحكومة ان تتحمل مسؤولياتها بعيدا عن رفع الاسعار واستهداف امن المواطن التعليمي وحقه في تعليم جامعي يناسب دخوله البسيطة وهذا واجب الدولة الدستوري وعلى الطلبة في غياب وجود تنظيمات نقابية طلابية كالاتحاد العام لطلبة الاردن تنظيم نفسها لمواجهة القادم بما يحفظ حق الطلبة بتعليم ديمقراطي عصري باكلاف عادلة تناسب مستوى الدخل وتضمن وقف اي تعد على حقه الذي كفله الدستور فلتتوحد الجهود لمنع رفع رسوم الجامعات.

الدنانير رسوما مستحقة على الجامعات الخاصة منذ عام ٢٠١٥ علما ان نظام وتعليمات ترخيص مؤسسات التعليم العالي ينص على حظر ممارسة اعمال مؤسسات التعليم العالي قبل دفع رسوم الترخيص وهي اموال دولة وجب تحصيلها ويمكن تحويلها لرفد ميزانية صندوق دعم الطالب وانهاء هذه القضية بما يعود بالنفع على هذا القطاع الواسع الذي عانى الامرين جراء سياسات رفع كلف التعليم وعدم العدالة والمساواة في الحصول على المنح والبعثات.

وثاني ما يؤرق الجميع الاجتماعات المتوالية لرؤساء الجامعات الاردنية والاصرار على تحميل الطلبة لكلفة العجز المالي للجامعات والتوجه لرفع الرسوم الدراسية ليتحمل جيب المواطن وحده كلفة سياسات الاسترضاء والتعيينات على اساس الواسطة والمحسوبية والابتعاث المزاجي دون اسس واضحة ومن

### محمد زرقان - المكتب التنفيذي - رشاد

اعوام مضت واستراتيجيات وخطط قدمتها وزارة التعليم العالي ولا امل بتغيير ايجابي يلمسه الطلبة في الجامعات الاردنية، الاف الطلبة الاردنيون مطلوبون لتسديد اقساط المنح التي احتصلوا عليها اثناء دراستهم الجامعية وهم الان عاطلون عن العمل واصرار غريب على التحصيل وهم غير مقتدرين ولم يحصلوا على فرصة عمل تمكنهم من سداد المستحقات رغم تقديم اكثر من طلب ومناشدة لاعفائهم من هذه القروض دون حل او بارقة امل في حين تلمح الحكومة الى توجه بتعديل القانون لتأجيل طلب التسديد لحين توفر فرصة عمل، وهذا الحل تأجيل وتسويق للمشكلة في ضوء الازمة الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المواطنون رغم ان الحكومات المتعاقبة تتعاس عن تحصيل عن تحصيل مئات الالاف من



## ”الضرائب والظفر ” يغلق محلات تجارية في اربد ويقطع ارزاق اصحابها وعائلاتهم

الاهالي / اربد

الذين يطالبون بمراعاة ظروفهم المعيشية الصعبة وآلاف الاسر التي يعيلونها هم والعاملون لديهم، علما بأن معظمهم يقوم بتدريس ابناءه في الجامعات الرسمية والاهلية والبعض الآخر عليه التزامات مادية وقروض من البنوك وديون لا تعد ولا تحصى وباغلاق مكان رزقهم فإن الجوع والسجن يهددهم، علما بأن البلدية قامت باغلاق محلاتهم بالشمع الاحمر وقام البعض منهم بازالته وفتح محلاتهم للترزق لكن جرى توقيضهم وتحويلهم للمدعي العام.

من جانبها بلدية اربد الكبرى وفي تصريحات صحفية تؤكد ان عوائد الترخيص وتعليق اللوحات الاعلانية تتجاوز الـ مليون دينار وهي ترفد موازنة البلدية بنسبة ٣٠٪ ورفض اصحاب المحلات دفع ما يتوجب عليهم من رسوم ترخيص واعلانات يكبد البلدية خسائر مادية ويعطلها من تنفيذ مشاريعها بإقامة سوق للحسبة في النعيمة ومسلك للدواجن وغيرها، مما يثير استياء المواطنين والمتضررون ويتساءلون اين تذهب الملايين من موازنة البلدية واين تذهب الضرائب الاخرى التي يدفعونها كالمسقات وغيرها، منوهين / الى ان بلدية اربد اصبحت دولة جباية فقط ودولة داخل دولة...!!

قدمت بلدية اربد الكبرى هدية رأس السنة الميلادية لمواطنيها بأن قامت باغلاق ما يقارب الـ ٦ آلاف محل تجاري منها في وسط اربد وسوق البالة وغيرها وبالتالي قطع ارزاق اصحابها وارزاق الأسر والآلاف العائلات التي يعيلونها، دون مراعاة الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها البلاد وذلك لعدم قدرتهم على تراخيص محلاتهم.

ويقول احد اصحاب المحلات المتضررين لـ ”الاهالي“ انهم لم يستطيعوا تجديد تراخيص محلاتهم لأنهم لا يملكون المبالغ الكافية لذلك ويعود السبب لحالة الركود الاقتصادي وضعف القوة الشرائية والظفر وعدم قدرة المواطنين على الشراء مما أدى الى قطع ارزاقهم وتوقف تحصيلهم المالي اليومي وعدم قدرتهم على تجميع المبلغ لتراخيص محلاتهم سنويا، عدا عن ارتفاع الضرائب وضرائب تركيب لوحة الاعلانات التي تفرض لتعليقها على محلاتهم ورسوم ذلك تتجاوز الـ ٥٠٪ منها / الى انهم قاموا بتعليق لوحات بسيطة وفق امكانياتهم المادية لكن بلدية اربد رفضت ذلك وازالتها بحجة انها تشوه منظر المدينة!!! الامر الذي يستهجنه اصحاب المحلات

## الكرك : وقفة احتجاجية لموظفي قصر العدل

نفذ موظفون واداريون عاملون في قصر العدل بمحافظة الكرك اليوم الأربعاء وقفة احتجاجية للمطالبة بتسوية أوضاعهم المعيشية والمالية بالكادر العامل في وزارة العدل.

وقال الموظف وائل الطراونة إن مطالبهم تتلخص برفع العلاوة الفنية من ٤٠ بالمئة إلى ١٠٠ بالمئة، ومساواتهم مع القضاة من حيث العمل الإضافي ورفع نسبة الراتب الإضافي من ٢٥ الى ٤٠ بالمئة.

وأشار إلى أن هذا التوقف عن العمل يهدف لإيصال رسالة الموظفين الى الجهات المختصة لإنصافهم. (بترا)

## رغم سلبياته ومخاطره المتعددة المركزي يرفع اسعار الفائدة مجددا

أحمد النمري

مرة أخرى، وللمرة السادسة على التوالي، أقدم البنك المركزي الاردني على اتخاذ قرارات متتابعة في فترة زمنية لا تتجاوز لسنتين (اربعة منها خلال سنة ٢٠١٨) برفع (زيادة) معدلات اسعار الفائدة على ادواته وبرامجه النقدية، وبنسبة (٢٥،٠٪) (ربع في المائة) في خمسة قرارات زيادة، وبنسبة (٥٠،٠٪) في السادس منها، معلنا عن اتخاذها فور وبعد صدور قرارات مماثلة من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي الاميركي!!.

من المرتكزات الأساسية في التوجهات والسياسات النقدية والمصرفية قيام البنوك المركزية في العادة بتخفيض اسعار الفائدة، والى مستويات في غاية التدني في الفترات التي يتسم فيها مجمل الوضع الاقتصادي بالتباطؤ او الانكماش المتدهور، وهذا ما فعله بنك الاحتياط وبنوك مركزية اخرى مع وبدء انفجار الازمة المالية في سنة ٢٠٠٨ من اجل تقليص الكلفة الانتاجية، وتخفيض الاسعار، وزيادة المعروض النقدي (في نطاق التيسير النقدي)، وصولا الى زيادة تنافسية الاقتصاد، وتحفيز الطلب العام داخليا وخارجيا.

ومن ثم فإنه كان منتظرا ولا يزال من البنك المركزي الاردني، وفي فترة نتجه فيها الى مزيد من التعمق في الاقتصاد الاردني، وفي معظم فروعها ان يعمد الى تخفيض أسعار الفائدة في مواجهة ذلك، وليس عكس ذلك بالاجراء على تكرار رفعها!!.

بنك الاحتياط الفيدرالي الاميركي (المركزي) اتجه بعكس المركزي الاردني الى رفع اسعار الفائدة مؤخرا بما يتناسب مع ظروف انتعاش متصاعد في الاقتصاد الاميركي، ومن ثم فليس دقيقا او صحيحا ان تسير على خطى بنوك مركزية اخرى ومنها البنك المركزي الاردني عندما يكون الوضع الاقتصادي في اقطارها في حالة تباطؤ متزايد، وليس مقنعا كليشية مبررات يوردها المركزي الاردني لرفع اسعار الفائدة بكونها تهدف الى تعزيز الثقة بالدينار وحماية سعر صرفه وضرورة متابعة ومراعاة المتغيرات في الساحة الدولية.

بالتأكيد جانب التنمية والنمو في الاقتصاد الاردني ليس مستفيدا من رفع المركزي لأسعار فائدته، بل متضرر ومعاق منها خاصة اذا استمر نفس التوجه.

معظم وحدات الجهاز المصرفي الاردنية كانت ولا تزال المستفيدة الأكبر من قرارات المركزي بالرفع، اذ أنها سرعان ما تتجه الى اقرار رفع من قبلها لأسعار الفائدة على (اقراضها - تسهيلاتها) وتعلن عن ذلك في بيانات واعلانات مختلفة، وحيث وصل سعر الفائدة على اقراض أفضل عملائها الى (١٠٪) عشرة في المائة، وليس هناك ما يمنعه من تعاطي سعر فائدة اعلى على اقراض شرائح اجتماعية أضعف.

عشرات إن لم يكن مئات آلاف المقترضين السابقين متوسطي الحال يتعرضون الى قرارات بنكية موازية برفع نسبة الفائدة على قروضهم القائمة كلما تم اتخاذ قرار جديد من المركزي برفعها، وهو وضع أصبح في غاية الصعوبة والخطورة على المقترضين، وعلى تدني مقدرتهم على التسديد الى جانب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة تبعا لذلك.

والمفارقة ان معظم البنوك تسارع الى الاعلان عن رفع سعر الفائدة على الاقراض، فيما تتجاهل الاعلان عن او اجراء اي زيادة على سعر الفائدة على الايداع لتكون النتيجة مزيد من الاتساع في هامش الفائدة المصرفي ”الفرق بين متوسط فائدة الاقراض وفائدة الايداع“ المتسع اساسا ”فوق ٥٠٪ في المائة“.

وايضا فإن بورصة عمان والسوق المالي الاولي يتضرران كثيرا من هكذا رفع لأسعار الفائدة حيث تتحرك المدخرات الى مواقع نشاط اخرى اقل اهمية ولا يقتصر الضرر على البعد التنموي، وعلى الشرائح الاجتماعية السابقة بل يمتد الضرر والخسارة ايضا الى الوضع المالي العام للبلاد والموازنة (الخزينة) عندما يطبق الارتفاع في سعر الفائدة على الاقتراض الحكومي الكبير، وخاصة الداخلي منه، وليشكل حجم الفائدة المدفوعة عنه جزءا او نسبة انفاق وعجز اكبر، وبما يكشف ضعف التكامل والتوازن بين السياسات النقدية والمصرفية والمالية المعتمدة.

مرة اخرى المطلوب الملح هو التوجه السريع نحو تخفيض اسعار الفائدة في أقرب وقت وليس رفعها استجابة الى معطيات داخلية وليس خارجية في معظمها.



## الأحزاب السياسية الأردنية... والجماهير الشعبية

العديد من المشاريع والصناعات الوطنية، والتمادي في فرض المزيد من الضرائب، والإعتماد على الديون الخارجية، لتغطية العجز في الموازنة العامة، وانتشار الفساد المالي والاداري.

يجب أن تتغير نظرة الشعب الأردني للأحزاب السياسية، بدلاً من نظرة الارتياح تجاهها إلى نظرة الثقة بها من خلال الإطلاع على برامجها السياسية وبياناتها ومنشوراتها، والانتساب لها، والنضال من خلالها لتحقيق المطالب الوطنية الاقتصادية والسياسية والمعيشية، إن ذلك سيشكل رافعة للأحزاب للضغط على الحكومة لتغيير النهج السياسي والاقتصادي، الذي سيتحقق بالنضالات والفعاليات المستمرة، مما سيؤدي إلى نهوض كبير وتغيير شامل في الوضع العام للبلاد.

الأحكام العرفية لا تزال مفروضة، وهذا ما يضعف العمل السياسي للأحزاب (خاصة اليسارية والديمقراطية)، مما أدى إلى تمادي الحكومات في رفض الإصلاح السياسي، والمراوغة والالتفاف على المطالبات الوطنية والديمقراطية المشروعة.

هذه دعوة عامة للجيل الشاب للمشاركة بالعمل السياسي، والاهتمام بالشأن العام، والانتساب للأحزاب السياسية، خاصة الأحزاب اليسارية والديمقراطية المعارضة للنهج وللسياسات الحكومية التي تعبر عن مصالح فئة من الأقلية المهيمنة على مقدرات الوطن، والتي تسببت بكافة الأزمات والمشاكل السياسية والاقتصادية التي يعانيها غالبية الشعب الأردني من بطالة وفقر وتهميش، وارتفاع الأسعار، وتآكل الأجور، وانهيار قطاع الخدمات وإفلاس

عليها بصورة بشعة، لغياب القيادات الواضحة والأحزاب السياسية القوية ذات الحاضنة الشعبية، وقد تم إجهاد تلك الثورات باستخدام القوى الأمنية والعسكرية إضافة للتحالفات الاجتماعية المعادية لها.

في الأردن يوجد تاريخ وطني حافل للأحزاب السياسية ضد التواجد الاستعماري البريطاني، ومواجهة خطته مع الحركة الصهيونية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وخاضت نضالاً ضده بلا هوادة.

بالرغم من إلغاء الأحكام العرفية وتشريع قانون الأحزاب السياسية من أكثر من ربع قرن، يلاحظ وجود استنكاف عام من المواطنين الأردنيين عن المشاركة بالعمل السياسي المنظم من خلال الأحزاب السياسية، بل ينظرون إليها نظرة شك وريبة، وكأن

توفيق عاشور من المعروف أنه لا عمل سياسي بدون وجود أحزاب سياسية، ومنظمات ونقابات مختلفة، العمل المنظم أساس الحياة السياسية في أي دولة.

إن الثورات التي حصلت ضد الاستعمار الأوروبي في القرن الماضي في أنحاء العالم كانت بقيادة حركات التحرر الوطني، التي شكلت إئتلافاً سياسياً وطنياً من أحزاب وقوى مختلفة البرامج والرؤى السياسية، لكنها التقت على أهداف واضحة، وهي التخلص من السيطرة الاستعمارية المباشرة، والإشتراك في بناء الدولة الوطنية بعد إنجاز النصر على الاستعمار.

في عام ٢٠١١ حصلت ثورات شعبية واسعة في عدد من الدول العربية تحت شعارات (خبز حرية عدالة اجتماعية) وقد جرى الانقلاب

### وقفة احتجاجية لموظفي سكة حديد العقبة



الاهالي- نفذ موظفو سكة حديد العقبة الاثنين الفائت أمام مبنى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وقفة احتجاجية للمطالبة بزيادة رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.

ووفق عدد منهم فإن المطالب تتلخص بإخضاع راتب الثالث عشر والرابع عشر للضمان الاجتماعي وصرف بدل الاجازات السنوية عن العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وتحويل التأمين الصحي الحكومي إلى تأمين صحي خاص ورفع الزيادة السنوية الى ٥٠ ديناراً.

كما طالبوا بتوحيد زيادة بدل السكن لجميع الموظفين لتصل الى ١٥٠ ديناراً وتشبيث العاملين على نظام المياومة.

وكانت الحكومة اتخذت قراراً بإيقاف العمل في مؤسسة سكة حديد العقبة مطلع نيسان الماضي وتحويلها الى شركة تتبع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، فيما أكدت سلطة العقبة عبر تصريحات سابقة بأنها لن تقوم بالاستغناء عن أي موظف عامل في سكة حديد العقبة. - بترا-

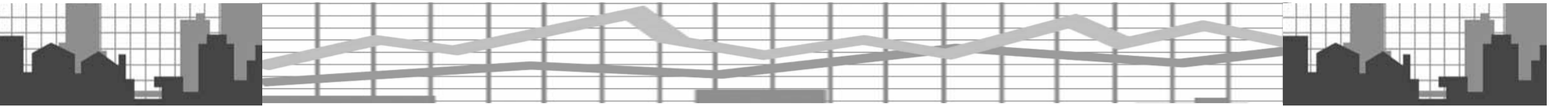
### مزارعون في عجلون يطالبون باعفائهم من فوائد القروض

الاهالي- طالب عدد من المزارعين في عجلون الحكومة بالعمل على مساعدتهم في إلغاء فوائد القروض المستحقة عليهم لدى مؤسسة الاقراض الزراعي، وخصوصاً ان العديد منهم يمرون بضائقة مالية جراء الالتزامات التي تتطلبها الظروف المعيشية الصعبة. وأشاروا إلى ان اعضاءهم من الفوائد سيسهم بتحسين مستويات المعيشة واتاحة الفرصة لهم لتحسين منتوجاتهم. وقال المزارع محمد عزبي ان انتاج الاراضي من المحاصيل المختلفة لم يكن مجدياً وبالكاد يسد التزاماتهم المعيشية، ولاسيما ان المزارعين يحتاجون الى تغطية الكلف العالية لمزارعهم، مطالبين الحكومة بمساعدتهم والتخفيف عنهم من خلال اعفائهم من فوائد قروض الاقراض الزراعي، ولاسيما وان العديد من المزارعين باتوا ملاحقين للمؤسسة ما يهدد القطاع الزراعي بنكسة كبيرة.

الزراعي المهندس ماهر عباسي اليوم ان مجموع القروض التي منحها فرع مؤسسة الاقراض الزراعي بمحافظة عجلون للمزارعين خلال العام الماضي بلغت مليون و٤٠٠ الف دينار على نظام المرابحة الاسلامية لغايات استصلاح الاراضي وزراعة الاشجار والتصنيع النباتي والزراعي وتربية الثروة الحيوانية وشراء مستلزمات الانتاج والمعدات والاليات الزراعية. وأشار عباسي الى أن المؤسسة عملت على اعطاء قروض للاسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بهدف الحد من الفقر والبطالة ومساعدتهم بتحسين اوضاعهم الاقتصادية وتشجيع المواطنين لإقامة المشروعات الزراعية. (بترا)

وقال رقيب الاقراض في مؤسسة الاقراض

الزراعي بنكسة كبيرة. وقال رقيب الاقراض في مؤسسة الاقراض



## ٦٦١٥ مليون دينار العجز التجاري في (٩) اشهر سنة ٢٠١٨



تحقق رقم العجز التجاري هذا البالغ (٦٦١٥) ستة آلاف وستماية وخمسة عشر مليون دينار خلال الاشهر التسعة الاولى من هذا العام سنة ٢٠١٨ وكمحصلة للفرق بين قيمة مستوردات كلية خلالها بقيمة (١٠٦٤٢) مليون دينار مطروحا منه قيمة صادرات كلية بحدود (٤٠٢٨) مليون دينار .

رقم العجز في فترة سنة ٢٠١٨ البالغ (٦٦١٥) مليون دينار تراجع (هبط ايجابا) بنسبة (١.٥%) عما كان عليه في نفس الفترة من سنة ٢٠١٧ .

كما ان نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات تحسنت بدورها من ٣٦.٧% في فترة سنة ٢٠١٧ الى ٣٧.٨% في فترة سنة ٢٠١٨ وبنسبة تحسن (١.١%).

قيمة المستوردات في فترة سنة ٢٠١٨ ارتفعت قليلا وبنسبة اكبر و بحدود (٣.٤%).

الصادرات الكلية في فترة سنة ٢٠١٨ توزعت بين مجموعة الصادرات الوطنية (اي صادرات المنتج محليا) بقيمة تقارب (٣٣٩٣) مليون دينار، وقيمة ما يتم اعادة تصديره بحدود (٦٣٤) مليون دينار.

قيمة حجم المستوردات تأثرت ولا تزال تتأثر في هبوطها وارتفاعها انعكاسا للتقلبات الحادة في اسعار النفط الخام فيما يتركز ارتفاع معظم الصادرات الاردنية الوطنية في منتجات محدوددة في صناعة الالبسة والبوتاس والاسمدة، مقابل تراجعها في صادرات اخرى مثل الفوسفات والخضارومع الأسف في صادرات الادوية ومستحضرات الصيدلة.

### انخفاض حاد في احتياطي العملات الاجنبية

تسارعت وتيرة الهبوط في قيمة (حجم) احتياطي الاردن (المركزي) من العملات الاجنبية خلال الاشهر الثمانية الاولى من سنة ٢٠١٨، ومن قيمه بحدود (١٢٢٥٣) مليون دولار في نهاية سنة ٢٠١٧ / بداية سنة ٢٠١٨ الى قيمة بحدود (١٠٥٦٠) مليون دولار، وبنسبة انخفاض (١٣.٨%)، وهو هبوط ثقيل في الرقم كما في النسبة.

الجدير بالذكر والتحسب ان الاتجاه الهبوطي في قيمة احتياطي العملات الاجنبية لم يقتصر على الاشهر الثمانية من سنة ٢٠١٨ بل تحقق التراجع واستمر طيلة سنة ٢٠١٧ ومعظم سنة ٢٠١٦ عما كان عليه الرقم الاكبر الاحتياطي في نهاية سنة ٢٠١٥ الذي بلغ وقتها (١٤١٥٤) مليون دولار، وبذلك يكون مجمل الهبوط من قيمة الاحتياطي بحدود (٣٥٩٣) مليون دولار وبنسبة (٢٥.٤%) بين نهاية سنة ٢٠١٥ وحتى نهاية آب سنة ٢٠١٨.

### تواصل الارتفاع في حجم الاقراض المصرفي

تسارع الارتفاع في حجم الاقراض المصرفي (التسهيلات الائتمانية) خلال الاشهر التسعة الاولى من هذا العام سنة ٢٠١٨ ومن (٢٤٧٣٧) مليون دينار في بدايتها ليصل في نهاية ايلول سنة ٢٠١٨ الى حوالي (٢٥٨٨٤) مليون دينار، وقيمة ارتفاع بحدود (١١٤٧) مليون دينار، ونسبة ارتفاع عالية بلغت (٥%) خمسة في المائة.

التصاعد الواسع في حجم الاقراض المصرفي استمر خلال السنوات الاخيرة، ومن (١٨٩٤٠) مليون دينار في نهاية سنة ٢٠١٣ ، (٢٤٧٣٧) مليون دينار في نهاية ٢٠١٧ وبارتفاع

(٥٧٩٧) مليون دينار وبنسبة (٣٠.٦%) وبنسبة ارتفاع سنوي

### علاقات اقتصادية اردنية عراقية نحو الافضل

زيارة رئيس الوزراء عمر الرزاز الى العاصمة العراقية، وما رافقها من مداوولات ومحادثات اقتصادية وسياسية مع الجانب العراقي أثمرت، وكما ظهر ذلك من خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي انعقد في ختام الزيارة، عن تحقيق تقدم وانجاز في عدد من المواقع، بعضها سبق التفاهم عليه وتحتاج الى تأكيد وتفعيل (تطبيق) واخرى جديدة.

وكان في المقدمة التأكيد على تطبيق وتنفيذ وعد او التزام عراقي سابق باعضاء (استثناء) ما يقارب (٥٦٠) سلعة اردنية من سريان قرار عراقي عام برفض رسوم جمركية بنسبة (٣٠%) ثلاثين في المائة على كافة المستوردات العراقية، وتم التأكيد على ان يتم تنفيذ الاعضاء اعتبارا من ٢ / ٢ / ٢٠١٩، وفي موازاة ذلك تم الاتفاق ايضا على البدء بفتح كامل للمعابر الحدودية في الاتجاهين اعتبارا من ٢ / ٢ / ٢٠١٩ بدلا من واقع قاصر حالي بتبادل السلع في موقع حدودي.

كما تم الاتفاق على تأطير المقترح العراقي بمد انبوب نفطي من البصرة الى العقبة باتفاقية مفصلة تشمل تفاصيل النقل والتزويد والتسعير واخرى للتعاون في مجال "الربط الكهربائي".

واتفق مبدئيا على تسريع اقامة "منطقة صناعية مشتركة" على الحدود الى جانب تعهد الاردن بمنح البضائع العراقية المختلفة المستوردة عن طريق العقبة خصما كليا بحدود ٧٥%.

واخيرا تقرر تشكيل لجنة مالية وقانونية مشتركة لمناقشة ووضع حلول متوازنة للمطالبات وللملفات العالقة بين القطرين، وبعضها عالق منذ فترة زمنية بعيدة.

هذه النتائج لقيت الترحيب والتأكيد من فعاليات اردنية واسعة التي رأت ايضا اهمية استكمالها وتعزيزها بزيادات وترتيبات مماثلة مع القطر العربي السوري الشقيق ومع لبنان ومصر وفي اقرب وقت.

في المتوسط بحدود (٦%) وبما يتجاوز كثيرا ارتفاع ارقام ومعدلات الودائع المصرفية!!

### تباطؤ وتراجع قياسي في البورصة

تواصل الاتجاه الهبوطي العام لأسعار الاسهم المتداولة في بورصة عمان خلال الثلث الاخير من شهر كانون اول الماضي، وكما عكسه وأظهره مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، ومن (١٩٤٣) نقطة في نهاية تعاملات يوم الخميس الموافق (٢٠ / ١٢ / ٢٠١٨) هبوطا الى حوالي ١٩٠٩ نقطة في نهاية يوم الاثنين ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ وبنسبة انخفاض (١.٧٥%).

الاتجاه الهبوط المتسارع والقياسي يلاحظ ويتضح أكثر برصده منذ نهاية سنة ٢٠١٧ / بداية سنة ٢٠١٨، وكما أظهره مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاسهم الذي انخفض من (٢١٢٧) نقطة في نهاية سنة ٢٠١٧ / بداية سنة ٢٠١٨ الى (١٩٠٩) نقطة في نهاية سنة ٢٠١٨، وبنسبة انخفاض قياسي وكبير و بحدود (٢١٨) نقطة وبنسبة هبوط (١٠.٢%).

وأیضا فإن الاتجاه الهبوطي هذا تواصل ومع تقلبات هامشية محدوددة طيلة الفترة الزمنية التي اعقبت انفجار الازمة المالية العالمية في سنة ٢٠٠٨ حيث انخفض المؤشر خلالها من (٤٠٧١) نقطة الى (١٩٠٩) نقطة، وبتراجع (٢١٦٢) نقطة ، وبنسبة تقارب (٥٣%) بما ادى الى تعرض معظم المساهمين ومعظم المتداولين الى خسائر جسيمة ومؤكدة عمق الازمة في البورصة وفي السوق المالي الاولي كما في معظم فروع الاقتصاد الاردني .

في سنة ٢٠١٨ لم يقتصر التراجع القياسي على البعد السعري. فحجم التداول انخفض ايضا بنسبة (٢٠.٧%) ومن (٢.٩) مليار دينار في سنة ٢٠١٧ الى (٢.٣) مليار في سنة ٢٠١٨، وتراجع عدد الاسهم المتداولة من (١.٧) مليار في سنة ٢٠١٧ الى (١.٢) مليار في سنة ٢٠١٨ وبنسبة (٢٩%) فيما هبط عدد العقود المبرمة في نفس الفترة الزمنية من (٢٧١٧) الف الى (٥١٢) الف، وبنسبة هبوط (٢٨.٦%).

وكما في فروع اقتصادية اخرى فإن السبب الرئيسي للتراجع يرجع الى النهج الاقتصادي الليبرالي المتبع ذاتيا وموضوعيا.



## احتجاجا وتحذيرا من تعديلات على قانون العمل

# الكتلة العمالية تشارك النقابات المستقلة في الاعتصام امام المجلس النيابي



بدا ان يتضمن المكتسبات المتحققة في اتفاقيات جماعية والتي ضمنت حقوقا اضافية للعاملين والمتعلقة بعقود العمل والمتضمن في المادة "٣١" التي أعطت الحق لصاحب العمل بالتسريح الكيفي، وكذلك البنود المتعلقة بشروط العمل في الاتفاقيات الجماعية وضعف ادوات التنفيذ وربط ادوات التنفيذ بالوزير بحسب المادة ٤٣ لإضعاف شروط العمل النقابي بما تضمنه القانون بحصر تأسيس النقابات العمالية في اطار قانون التصنيف المهني والصادر بموجب قرار عري في سنة ١٩٧٦ واسقاط البنود المتعلقة بحق العاملين بتشكيل اتحاد او اتحادات في اطار من التعددية النقابية ومحاصرة الحركة النقابية بما تضمنته المواد ٩٧، ٩٨. والمساواة بين نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل. ومنح القانون صلاحيات واسعة للاتحاد العام لنقابات العمال في تنظيم شؤون الحركة العملية باصدار انظمة تحاصر الحركة النقابية كما تضمنته المادة (٩٩) فقرة ب. والمادة ١٠٠ والمادة ١١٠ بدلا من استصدار قانون خاص للتنظيم النقابي لتحاصر الحركة النقابية في اطار انظمة خاصة يصدرها الاتحاد مخالفة بذلك المادة ٢٣ من الدستور الاردني التي تنص على حق العاملين في الانتخاب والتنظيم النقابي. كذلك فان التعديلات التي اجريت على القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٠ والتي مثلت تراجعا

ومحاصرة الحركة العمالية كما اتضح من التعديل على المادة رقم "٢" المتعلق بمفهوم النزاع العمالي حين اسقط النص الخلاف الذي نشأ بين مجموعة من العمال وحصرها في النقابة يمثل حرمان العمال من تنظيم انفسهم في النزاعات العمالية. إضافة للمواد المتعلقة بالفصل التعسفي المادة "٢٥" لم تضمن حقا اضافيا كالتعويض شهرا عن كل سنة من سنوات الخدمة والمادة المتعلقة بالمفاوضات الجماعية المادة (٤٣) بحيث يتم التفاوض بين العمال او ممثلين عنهم بأن يتم التفويض وتوقيع الاتفاقيات الجماعية تصادق عليها النقابة في حال وجود تمثيل

نقابي. وأكدت الكتلة على اعادة النظر في نصوص المواد ٥٢ المتعلقة بالحد الأدنى للاجور والمادة ٥٨ المتعلقة عن بدل العمل الاضافي ممن يتطلب عملهم التنقل والمادة ٧٢ المتعلقة بالزام صاحب العمل في انشاء حضانة للذي يستخدم اكثر من ١٥ عاملة في مكان واحد. واختتمت الكتلة بيانها بالمطالبة باستصدار قانون خاص للتنظيم النقابي تضمن فيه التعددية النقابية على اسس تقدمية لتمكين العاملين من المشاركة في العمل النقابي ومن ثم يكون للنقابات الدور الاساسي في صياغة القوانين المتعلقة بالعمل والعمال

الاھالي :- خاص « شاركت كتلة الوحدة العمالية في الاعتصام الذي دعت اليه النقابات المستقلة امام المجلس النيابي احتجاجا وتحذيرا للحكومة باجراء تعديلات جديدة على قانون العمل تنهي بموجبه التنظيم النقابي وتحاصر العاملين وحقهم بالمطالب المعيشية والمتعلقة بالتعديل على المادة ١١٦ والتي تعطي وزير العمل الحق بحل أية نقابة عمالية وحقه بالتشاور مع الاتحاد القائم تعيين هيئة ادارية مؤقتة والمادة ١١٩ بالعقاب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار لكل مستثمر في النشاط النقابي.

واعتبرت الكتلة ان هذا يمثل حصارا للعامل النقابي واللجان النقابية التي تفض من العمال لتحقيق مطالبهم وبالتالي سيسهم بالتعدي على الحقوق والمكتسبات العمالية وعليه اصدرت كتلة الوحدة العمالية بيانا جاء فيه :- مواكبة التطورات التي طرأت على الطبقة العاملة الكتلة تؤكد على مطالبتها بالتعديلات على قانون العمل أكدت كتلة الوحدة العمالية على مطالبتها بالتعديل على قانون العمل النافذ (رقم ٨ لسنة ١٩٩٦) التي شكلت مضامينه بالانحياز الى اصحاب المصالح والنفوذ في مواكبة التطورات التي طرأت على علاقات الانتاج وسوق العمل

## لوضع مطالب العاملين موضع التنفيذ

# النقابة المستقلة لعمال الكهرباء تدعو لاجتماع الهيئة العاملة

الاھالي :- خاص

اعلنت الهيئة المستقلة للعاملين في الكهرباء بأنها ستدعو لاجتماع للهيئة العامة تبحث فيه مطالب العاملين التي تضمنتها كتب النقابة والتي تحمل خمسة عشر مطلباً وخاصة بعد تفاقم الاوضاع المعيشية . ومع تضيق الخناق على العمال في التأمينات الصحية رغم الوفرة بالملايين في صندوق التأمين الصحي فاننا نعلن بأنه لا رجعة عن المضي في طريق تحقيق المطالب وبأننا سنوجه قريبا انذارا للشركة بالتوقف عن العمل لعدم الفاتحة لمطالب العمال واحترام مخاطبتهم لها بعدم الرد او عدم المبادرة لفتح حوار هذه المطالب رغم تكرار المراسلات بجدول اعمال يتضمن في بنوده هذه المطالب.

ستكون بدايات عام ٢٠١٩ حاسمة لاستحقاق تأخر كثيرا لمطالب عادلة وشاملة غير ملتفتين لما جاء في كتاب النقابة العامة فني احسن الاحوال لن تحقق ان حقت اكثر مما وقعت للشركات الاخرى وهو بعيد كل البعد عن مطالبنا التاريخية التي تتمثل ب :-

- ١- احتساب مكافأة نهاية الخدمة لجميع العاملين في الشركة بواقع شهرين من كل سنة خدمة منذ تاريخ توظيفهم اسوة بالشركات المساهمة العامة ومؤسسات اخرى.
- ٢- صرف مبلغ خمسين دينارا على الراتب الاساسي لجميع العاملين في الشركة
- ٣- صرف مبلغ خمسين دينارا علاوة غلاء المعيشة لجميع العاملين في الشركة
- ٤- مضاعفة علاوة الخطورة نظرا لكثرة الاصابات والوفيات وفتح باب التوظيف للفتيين.
- ٥- اعادة النظر في مظلة واجازات وارصدة صندوق التأمين الصحي.
- ٦- استحداث علاوات مهنة للقطاعات التي لا تتمتع بها اسوة بباقي قطاعات الشركة .
- ٧- شمول جميع العاملين في شركات الباطن التي تعمل في نطاق قطاعات الشركة بشكل مستدام (غرندل ، اللبنانية، بترا ، الشرق الاوسط) بالمطالب اعلاه وتمتعهم برواتب وامتيازات العاملين في الشركة كونهم يقومون بنفس الاعمال وتحت نفس الظروف.

## إضراب "مهندسي التربية" يدخل شهره الثاني

المرصد العمالي- واصل المهندسون والمهندسون الزراعيون العاملون في وزارة التربية والتعليم اضرابهم عن العمل الذي بدأه منذ أكثر من شهر للمطالبة بمساواتهم بنظرائهم المهندسين العاملين في المؤسسات الحكومية الأخرى.

وأكدت النقابتان في رسالة إلى رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز وإلى وزير التربية والتعليم المكلف الدكتور بسام التلهوني على استمرارهم بالإضراب عن العمل حتى يتم تخصيص بند مكافآت المهندسين في الموازنة.

# في مؤتمر صحفي بالتزامن بين غزة ورام الله . . الإعراب



غزة، رام الله (الاتجاه الديمقراطي) أعلنت القوى الديمقراطية الفلسطينية الخميس، صباح الخميس الماضي، الموافق (٣ / ١ / ٢٠١٩) بالتزامن بين مدينتي غزة ورام الله، عن انطلاق التجمع الديمقراطي الفلسطيني، بعد اجتماعات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بمشاركة أكثر من ٧٠٠ مشارك.

القوى الديمقراطية الخمس هي (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني/فدا)، إلى جانب ممثلي مؤسسات أهلية وحركات شعبية وشخصيات ديمقراطية مستقلة.

وقال التجمع في بيان انطلاقته إنه يأتي ك«صيغة ائتلافية تعمل داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى المستوى الشعبي من أجل بناء كتلة شعبية متنامية تساهم في تفعيل المقاومة الشعبية ضد الاحتلال، وتستنهض المعارضة الجماهيرية للسياسات التي تغذي عوامل الضعف في حركتنا الوطنية عبر ادامة وتكريس الانقسام والتناكر للديمقراطية والشراكة الوطنية».

## التجمع الديمقراطي الفلسطيني

### برنامج العمل المشترك

يشهد الهجوم الأمريكي - الإسرائيلي على شعبنا بهدف تصفية قضيتنا الوطنية. فإدارة ترامب تمضي في تطبيق «صفقة القرن» خطوة خطوة عبر محاولة تكريس القدس، بشطريها، عاصمة لدولة إسرائيل، وتصفية قضية اللاجئين بتقويض الأونروا وإعادة تعريف اللاجئ، وشرعنة المستوطنات في إطار ما يسمى «تبادل الأراضي»، وطرح خيار الكونفدرالية بديلاً للاستقلال الناجز. وحكومة الائتلاف اليميني في إسرائيل تستغل الفرصة لتعجيل عملية تهويد القدس، والتوسيع المحموم للمستوطنات، وتشديد الحصار على غزة، وتتوج ذلك بإعلان «قانون القومية» الذي ينفي حق شعبنا في تقرير المصير على أرضه، ويقونن التمييز العنصري ضده،

استبدادي يحكم بالمراسيم الرئاسية وإطلاق العنان للأجهزة الأمنية، سواء في غزة أو في الضفة الغربية، لانتهاك حريات المواطنين ومصادرة حقوقهم، وبخاصة حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر.

امتدت حالة التدهور إلى داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت مؤسساتها بالأصل تعاني من التآكل والتهميش لصالح أجهزة السلطة. واصطدمت محاولات إحياء وترميم تلك المؤسسات بممارسات التفرد والاستئثار والتناكر لمبادئ القيادة الجماعية والشراكة الوطنية، والحقاق الشلل المتعمد بمؤسسات المنظمة والاستهتار بقراراتها وتعطيل تنفيذ تلك القرارات وبخاصة ما يتعلق منها بالخروج من مسار أوسلو والتحرر من قيوده المجحفة. وتؤدي تلك الممارسات إلى تسميم العلاقات بين فصائل المنظمة وإضعاف مكانتها التمثيلية وصب الماء في طاحونة محاولات اصطناع البدائل لها، ما يشكل تهديداً خطيراً لوحداية التمثيل التي هي الانجاز الأهم لمسيرتنا الوطنية طيلة نصف قرن.

في ظل هذا الوضع البائس للمؤسسة الوطنية، تستفحل الأزمة التي يعاني منها المشروع الوطني في ضوء الطريق المسدود الذي انتهى إليه مسار أوسلو، وتطرح نفسها بقوة الحاجة إلى استراتيجية وطنية جديدة تحرر القضية الوطنية من المأزق الذي زجت فيه، وتفتح الطريق لاستئناف النهوض الوطني. ورغم إن أبرز

معالم هذه الاستراتيجية البديلة باتت محددة بقرارات رسمية تكرر اعتمادها من قبل المجلسين المركزي والوطني، إلا أن القيادة الرسمية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تدير ظهرها لهذه القرارات وتعطل تنفيذها وتواصل الرهان على خيار المفاوضات رغم الاختلال الواضح في ميزان القوى لصالح العدو. وهي بذلك تدفع الوضع نحو مزيد من التدهور.

إن لجم هذا التدهور وانقاذ القضية الوطنية ومنظمة التحرير من تداعياته المدمرة، بات يتطلب وحدة عمل جميع القوى والمؤسسات والشخصيات الديمقراطية الوطنية الحريصة على المشروع الوطني الديمقراطي، لبناء كتلة شعبية متنامية ضاغطة على قطبي الصراع على السلطة، من أجل استنهاض المعارضة الجماهيرية للسياسات التي تعمل على تعميق الانقسام، وتعرقل التحرر من قيود أوسلو، وتكرس ممارسات التفرد والاستبداد والتناكر للديمقراطية والشراكة الوطنية.

استجابة لهذه الحاجة، تلاققت القوى والمؤسسات والشخصيات الموقعة أدناه واتفقت على ضرورة إقامة «التجمع الديمقراطي الفلسطيني» كصيغة ائتلافية تعمل داخل إطار منظمة التحرير وعلى المستوى الشعبي وتبقى مفتوحة لسائر القوى والفعاليات التي توافق على العمل المشترك وفق برنامج العمل التالي:





# الآن عن انطلاق التجمع الديمقراطي الفلسطيني

الكريم والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الشامل.

ب- إعادة النظر في السياسة الضريبية (بما في ذلك الضرائب غير المباشرة) بما يكفل خفض العبء الضريبي وتوزيعه بشكل عادل بين مختلف طبقات المجتمع. ج- تصويب أولويات الموازنة العامة بخفض الإنفاق على قطاع الأمن وإعطاء الأولوية لخدمات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية ودعم الزراعة، ولتأمين حقوق الأسرى والشهداء والجرحى وذوي الإعاقة، ودعم صمود القدس والمناطق المهددة بالاستيطان والجدار.

١٤) التصدي لمحاولات تصفية قضية اللاجئين وشطب الالتزام الدولي بحقوقهم عبر تجفيف موارد الأونروا وإنهاء وجودها وإعادة تعريف اللاجئين بما يتناقض ومعايير القانون الدولي، والضغط على المجتمع الدولي للوفاء بالتزامه القانوني والأخلاقي إزاء مأساة اللاجئين إلى أن يستعيدوا حقهم في العودة إلى الديار التي شردوا منها منذ نكبة ١٩٤٨ واستعادة ممتلكاتهم وفقاً للقرار ١٩٤، ومن أجل تأمين الموارد الكافية للاونروا لاستمرار وتحسين الخدمات الحيوية التي تقدمها للاجئين في مجالات الصحة والتعليم وتأمين المعونات الغذائية والمعيشية وبرامج التشغيل.

١٥) الضغط على مؤسسات م.ت.ف. من أجل النهوض بدورها إزاء جماهير شعبنا في بلدان اللجوء والشتات بضمان مشاركتهم الفاعلة في عملية صنع القرار الوطني، ورعاية حقوقهم المدنية في بلدان اللجوء على أساس المساواة مع سائر المواطنين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، وإعادة اعمار المخيمات المدمرة في سوريا ولبنان (اليرموك، ونهر البارد، حندرات، درعا...) وعودة سكانها إليها انطلاقاً من أن الحفاظ على المكانة السياسية-القانونية للاجئين والمخيم هو الضمان لاستمرار إعلاء حق العودة.

٩) الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية للمواطنين والتصدي لأي انتهاكات أو تجاوزات لها، سواء في الضفة الغربية أو في غزة، وتحريم الاعتقال السياسي وضمان حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر، بما في ذلك إلغاء قانون الجرائم الالكترونية، ووقف التعديت على حرية الاجتماع والتظاهر وكف يد الأجهزة الأمنية عن التناول على حقوق وكرامة المواطنين، والتصدي لمحاولات فرض القيود والهيمنة السلطوية على مؤسسات العمل الأهلي والنقابات والمنظمات غير الحكومية واحترام استقلالها وفقاً لمعايير المواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين. ١٠) الدفاع عن استقلال القضاء واحترام وتنفيذ قراراته ووقف التدخل في شؤونه، بما في ذلك إعادة تشكيل المحكمة الدستورية وفق القانون وبما ينسجم مع معايير الكفاءة والاستقلال والحياد والخبرة المهنية التي يتطلبها أداء المحكمة السليم لوظائفها.

١١) الدفاع عن حق المرأة في المساواة التامة والمشاركة الفاعلة في آليات صنع القرار وفي مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومواءمة التشريعات بما ينسجم مع أحكام اتفاقية (سيداو) التي وقعت عليها دولة فلسطين، والتنفيذ الفوري لقرارات المجلس الوطني بشأن تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ في جميع مؤسسات م.ت.ف. ودولة فلسطين والسلطة الفلسطينية.

١٢) تمكين الشباب من احتلال موقعهم القيادي المتوخى في عملية التجديد الديمقراطي لمؤسسات الحركة الوطنية وتعزيز مشاركتهم في آليات صنع القرار، بما في ذلك إلغاء القيود التشريعية على حقهم في الانتخاب والترشيح، وضمان حقهم في التعليم والعمل اللائق، وتشجيع مبادراتهم الابداعية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية

١٣) النضال من أجل سياسة اقتصادية اجتماعية تستهدف تعزيز الصمود الوطني في مواجهة الاحتلال وحفز نمو الإنتاج الوطني ومكافحة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يشمل: أ- الدفاع عن حقوق العمال والموظفين وسائر الكادحين والفتات الوسطى بما فيها حق العمل والأجر اللائق والعيش

لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف. وانتظام عملها والمباشرة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تستكمل توحيد مؤسسات السلطة وتحضر لإجراء انتخابات عامة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، بما في ذلك انتخاب مجلس وطني جديد يضم القوى الفلسطينية كافة، عملاً بقرارات اللجنة التحضيرية المنعقدة في بيروت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٥) الضغط من أجل تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمركزي بالتححرر من التزامات المرحلة الانتقالية بموجب اتفاقات أوسلو، وبالتالي سحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، والانفكاك من علاقات التبعية الاقتصادية التي يكرسها بروتوكول باريس بحظر إدخال البضائع الإسرائيلية ذات البديل المحلي إلى السوق الفلسطينية، والتطبيق الحازم لقانون مقاطعة المستوطنات، وإعادة صياغة ضريبة القيمة المضافة والتعرفة الجمركية بما يضمن حماية وتشجيع الإنتاج الوطني.

٦) تبني حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) والعمل من أجل حث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته بفرض العقوبات على إسرائيل لردع انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

٧) النضال من أجل فك الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، واستئناف عملية إعادة الاعمار وإصلاح وتحسين البنية التحتية بما فيها حل مشكلة الصرف الصحي وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين كالكهرباء والماء وغيرها، وخفض نسب الفقر والبطالة.

٨) التأكيد على ضرورة تشكيل وتفعيل المرجعية الوطنية الموحدة لشعبنا في مدينة القدس، والتي تتحد في إطارها جميع القوى والمؤسسات والشخصيات الفاعلة، للتصدي لسياسات التهويد وتدني المقدسات والتوسع الاستيطاني والتطهير العرقي التي يمارسها الاحتلال، ومن أجل تعزيز صمود أبناء المدينة من خلال برنامج متكامل يعالج مختلف مناحي الحياة كالتعليم والصحة والإسكان والسياحة والثقافة ودعم الصمود الاقتصادي ومقاطعة مؤسسات الاحتلال، والضغط على السلطة والدول العربية والإسلامية للوفاء بالتزاماتها إزاء دعم الصمود المقدسي.

١) التمسك بالبرنامج الوطني المتمثل بحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس، والتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ورفض وإحباط أية محاولات لاصطناع البدائل أو القيادات الموازية لها. والعمل على تفعيل مؤسساتها واحترام قراراتها وصلاحياتها وانتظام عملها على قاعدة الشراكة الوطنية والقيادة الجماعية، وصولاً إلى التجديد الديمقراطي لهذه المؤسسات واستعادة اللحمة بينها وبين جماهير الشعب عبر انتخابات عامة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل تشارك فيها جميع القوى الفلسطينية بما يعزز الوحدة الوطنية على أساس احترام قواعد الائتلاف والتوافق الوطني والتعددية والشراكة في صنع القرار.

٢) تعزيز الإجماع الفلسطيني على رفض صفقة القرن، وقطع العلاقات السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة ما لم تتراجع عن مواقفها المعادية لشعبنا وقراراتها المناقضة للشرعية الدولية، وعدم الاكتفاء بالرفض الإعلامي والدبلوماسي بل اتخاذ إجراءات ملموسة للضغط على مصالح واشنطن لمجابهة واحباط الخطوات أحادية الجانب الهادفة لتنفيذ الصفقة.

٣) التمسك بحق شعبنا في مقاومة الاحتلال واستنهاض المقاومة الشعبية بمختلف أشكالها ضد الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة إجراءاته الهادفة لتوسيع الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس، وانتهاك حرمة الأقصى وسائر المقدسات، وفي مواجهة الحصار الوحشي لقطاع غزة، والخطط الهادفة لضم الأرض الفلسطينية وإقامة نظام ابارتهايد ونفي الوجود الوطني لشعبنا الفلسطيني وحقه في تقرير المصير تجسيدا لقانون القومية سيء الصيت.

٤) تصعيد الضغط السياسي والشعبي من أجل إنهاء الانقسام والتنفيذ الأمين لاتفاقات وتفاهات المصالحة، والتي توجها بيان ٢٢/١١/٢٠١٧، المعبر عن التوافق الوطني على آليات تطبيقها بدء بالتنفيذ الفوري لقرار المجلس الوطني بإلغاء الإجراءات التي تمس المصالح الحيوية للمواطنين في قطاع غزة، وعودة الحكومة لممارسة سلطاتها والنهوض بمسؤولياتها كافة في القطاع، والتنام

وثيقة  
شرفنقسم بالله العظيم ..  
وبدماء الشهداء ..  
أنا ..

لا نتنازل عن حقنا في العودة الى بيوتنا وقرانا ومدننا..

لا نقبل اي تعويض مهما كان مقابل حقنا الفردي والجماعي -  
القانوني والسياسي والتاريخي والانساني في العودة الى فلسطين.

اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/الاردن

كما اننا نرفض التوطين او الدمج او اعادة  
التأهيل كبداية عن حقنا في العودة، ولا نفوض  
ايا كان بالتنازل باسمنا عن حقوقنا الوطنية

## المكتب التنفيذي: إدراج الأونروا بقائمة معاداتها للسامية "تساوق" أمريكي صهيوني لإنهاء عملها



غزة - الأونروا

قال المكتب التنفيذي حول قرار مركز "سيمون فيزنتال" الأحد، إن اللوبي الصهيوني وقوى الشر، لا يزالون يمارسون عدواناً بشعاً على قضيتنا وشعبنا، في محاولة لتصفية قضيتنا العادلة، وأمام آلة الحرب العسكرية التي تستهدف شعبنا قتلاً وتدميراً، تطل علينا آلة حرب سياسية مشبوهة يقودها اللوبي الصهيوني في استمرار عدوانه على قضيتنا، في محاولة لسلب المواقف والتخلي عن مبادئنا الوطنية لقبول صفقة القرن المشبوهة بعد أن خرجت علينا مؤسسة ما تسمى "سيمون فيزنتال" في أمريكا لإدراج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" لقائمة نهاية العام لأسوأ عشرة أعمال معادية للسامية في أنحاء العالم .

وأضاف المكتب في بيان صحفي له، إن إدراج الأونروا لأسوأ عشرة أعمال معادية للسامية يتساوق مع الرؤية الصهيونى أمريكية لإنهاء عمل الأونروا واصطفاها لجانب الاحتلال الإسرائيلي، من أجل حصار الأونروا ووقف دعمها بالتالي محاولة التأثير على الموقف الفلسطيني لقبول صفقات مشبوهة لكن قيادتنا وشعبنا أوعى وأسمى من تمرير هذه الصفقة، ولن يركع شعباً ناضل وما يزال من أجل حريته وعودته واستقلاله.

وأوضح، أن الأونروا هي وكالة دولية أممية تندرج تحت إطار ميثاق الأمم المتحدة وتلتزم في سياستها وفلسفتها وبرامجها التعليمية وبالمنهج التعليمي للدولة المضيئة للاجئين، وما اتهم مركز سيمون الذي يقوده ويديره جماعات اسرائيلية ويهودية، للأونروا باستخدام مناهج دراسية تروج لمعاداة السامية ورفضها تدريس الهولوكوست هو مجزرة سياسية جديدة تحاك ضد قضيتنا هدفها تقويض عمل الأونروا ومحاصرتها سياسياً ومالياً لتقليل دعمها للاجئين الفلسطينيين، وما الهدف من هذه الخطوة إلا لتشويه صورة "الأونروا" أمام العالم لوقف تمويلها وإنهاء دورها كمدخل لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، واسقاط حق العودة لفتح الطريق أمام حكومة الاحتلال الإسرائيلي لتجسيد يهودية دولتها .

وأكد، أن الحملة المسعورة التي تقودها الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية بدعم من جماعات صهيونية ويهودية تأتي في إطار العداء المتواصل لقضيتنا وشعبنا، لكنها ستبقى خارج إطار الفعل الحقيقي الداعم لقضيتنا الفلسطينية ولن تنطلي على المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية وأحرار العالم، بل سيكون هذا الإدراج حبراً على ورق ولن يؤثر على مواقفنا الوطنية الصلبة ومبادئنا الثابتة للدفاع عن قضيتنا العادلة .

## "الأونروا": التحديات المالية أمام "الوكالة" قائمة في ٢٠١٩

أعلن المتحدث باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» عدنان ابو حسنة، أن هناك تحديات لازالت موجودة أمام الوكالة، مشيراً إلى أنها ستدخل عام ٢٠١٩ بدون الدعم الأمريكي البالغ ٣٦٠ مليون دولار، معتبراً في الوقت ذاته، أن ذلك يحتاج من «الاونروا» لجهود أكبر، للاستمرار في كافة البرامج التعليمية والصحية والإغاثية والخدمات الاجتماعية .

وأشار إلى ان «الاونروا» وقعت اتفاقيات متعددة التمويل مع ١٩ دولة، فمنها من تقدم تمويلها لمدة ثلاث سنوات، ومنها أربع سنوات، وهذا يُمكن الوكالة من التنبؤ بالميزانية وبكيفية العمل».

ولفت في تصريحات صحافية إلى الجهود الكبرى التي ستتواصل خلال عام ٢٠١٩، مع مختلف المانحين والمؤسسات الدولية، «حيث إننا نريد المحافظة على مستوى الدعم، الذي قدم خلال عام ٢٠١٨ والذي استطعنا من خلاله تجاوز العقبة المالية الكبرى، التي هددت وجود الوكالة، بعد القرار الأمريكي بتقليص الدعم».

## ذكرى تأسيس الاونروا عام ٢٠١٩ تأكيد التزام المجتمع الدولي بالاونروا

بيروت - بمناسبة ذكرى تأسيس وكالة الغوث و صدور القرار (١٩٤) نظم الملتقى الديمقراطي للاعلاميين الفلسطينيين في لبنان ورشة عمل بعنوان (وكالة الغوث .. المخاطر والتحديات والمهام الوطنية المطلوبة وخلصت الندوة الى ان هناك ضرورة لتثبيت ميزانية الاونروا من الجمعية العامة او ان تصبح مساهمات الدول الزامية واستمرار عمل الاونروا كوكالة أممية دائمة الى حين تطبيق القرارين (١٩٤) و (٢٣٧) والرفض القانوني القاطع لانتقال خدمات الاونروا الى الدول المضيئة او تعريبها او الانتقال الى اي من المنظمات الأممية او الهيئات والمؤسسات والجمعيات الاهلية المحلية والدولية .

كذلك تمت الدعوة الى اعادة تعريف اللاجىء والمهجر الفلسطيني على المستوى الانساني وتوسيع دائرة عمل الوكالة جغرافياً لتشمل جميع اللاجئين الفلسطينيين وتوسيع سياسة عمل الاونروا على المستوى القانوني ليشمل الحماية القانونية والميزانية .  
وتم اعتبار عام (٢٠١٩) هو عام تأكيد الالتزام السياسي والقانوني والاخلاقي للمجتمع الدولي تجاه وكالة الغوث وعام حماية الاونروا وافشال المشروع الامريكى الاسرائيلى الذي يستهدفها .



## الاتحاد الاوروبي وفرنسا والدنمارك

# جميع الانشطة الاستيطانية غير شرعية

الاهالي :- خاص  
في ضوء قرار الحكومة الصهيونية في انشاء ( ٢١٩١ ) وحدة استيطانية في الضفة الغربية رفض الاتحاد الاوروبي هذا القرار وشدد على ان جميع الانشطة الاستيطانية غير شرعية وفقا للقانون الدولي.  
وقد صدر عن مكتب الممثلة العليا للشؤون الخارجية للاتحاد الاوروبي فيديريكا موغريني بيان عن موقف الاتحاد الاوروبي بأنه لم يتغير حيال خطة الكيان الصهيوني باانشاء مستوطنات.  
ومن جانب آخر اصدرت الخارجية الفرنسية بيان بشأن قرار سلطات الاحتلال الصهيوني جاء فيه ان هذا القرار يؤدي الى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وشدد البيان على ان بناء المستوطنات بتعارض مع القانون الدولي وهو ما اكده القرار رقم (٢٣٣٤٩) لمجلس الامن للأمم المتحدة).  
وحذرت باريس من ان الاجراءات الاستيطانية تقلل من تنفيذ حل الدولتين سواء على الارض (او كفكرة) مؤكدة على ان حل الدولتين يمثل السبيل الوحيد لضمان سلام دائم وعادل وبما يؤدي الى تخفيف التوتر بين الجانبين ودعت حكومة الكيان الى اعادة النظر في قرارها.  
ومن ناحية ثانية تبني البرلمان الدنماركي بغالبية ٨١ صوتا مقابل ٢٢ صوتا.  
قرار يدعو الى استثناء المستوطنات من كل اتفاق مباشر مع الكيان الصهيوني حيث ان قرار الامم المتحدة رقم (٢٣٣٤) ينص على ان المستوطنات تنتهك (القانون الدولي) كما يعلن

## حركة المقاطعة الدولية (BDS) المقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني

### تحقق نجاحات على المستوى الدولي



نابلس (الاتجاه الديمقراطي)  
حققت حركة المقاطعة (BDS) التي تدعو الى مقاطعة الكيان الصهيوني انجازات هامة على المستوى الدولي برغم الحرب التي يشنها الكيان على المنظمات الدولية وفيما يلي ابرز الانجازات.  
- البرلمان الدنماركي تبني مؤخرا وبغالبية كبيرة ٨١ صوتا مقابل (٢٢) قرار يدعو الى استثناء المستوطنات في كل اتفاق مباشر ثنائي مع الكيان الصهيوني واستند البرلمان الدنماركي في موقفه على قرار الامم المتحدة (٢٣٣٤) الذي ينص على ان المستوطنات تنتهك القانون الدولي.  
- البنك البريطاني (HSBC) اعلن عن سحب استثماراته بالكامل من شركة البيت الاسرائيلية والتي تعتبر اكبر شركة تصنيع اسلحة صهيونية خاصة بسبب استخدامها ضد الفلسطينيين.  
- المؤتمر الاكاديمي في جنوب افريقيا الغى مشاركة باحثين صهيونيين بسبب (قانون القومية).  
- اعلنت جمعية الاصدقاء الدينية (كويكر) في بريطانيا انها لن تستثمر في الشركات التي تستفيد من الاحتلال بالضفة الغربية.  
- منصة حجز الشقق والفنادق عبر الانترنت (اير بي ان بي) اعلنت انسحابها من المستوطنات الصهيونية في الضفة الفلسطينية وسط تهديد صهيوني بفرض عقوبات.  
- اكبر منظمة طلابية في كندا ايدت الحركة العالمية لمقاطعة الكيان الصهيوني ووافق الاتحاد الكندي للطلاب (CFS) على تقديم الدعم لحركة (BDS) وادان الاحتلال المستمر لفلسطين والفضائح الاخيرة ضد الفلسطينيين في غزة وتمثل المنظمة الطلابية (٥٣٠٠٠٠) طالب كندي في جميع المقاطعات الكندية الاثنتي عشر.  
الفنان روجر ووترز أحد مؤسسي فرقة بينك فلويد الشهيرة في تشيلي اتهم رئيس وزراء الكيان الصهيوني (بنيامين نتنياهو) بانتهاج سياسة عنصرية حيال الفلسطينيين.

- نشاط المقاطعة بدأ بشق طريقه في الولايات المتحدة بجهد النشطاء من مجلس طلاب جامعة نيويورك واتحاد الطلاب السود والمنظمة المناهضة للفاشية واتحاد النساء الآسيويات ونادي الفوتري التابعة للجامعة، كما ألغى ضباط في الشرطة الامريكية مشاركتهم في حلقة دراسية مشتركة مع شرطة الكيان الصهيوني.  
كما ايدت عضو الكونغرس الامريكي (الهان عمر) الصومالية الأصل لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد الكيان الصهيوني.



## في وداع ٢٠١٨ واستقبال ٢٠١٩

### معنصم حمادة

سيبقى عنوان ٢٠١٩: المقاومة، وطى صفحة أوسلو، وإعلاء البرنامج الوطني وقرارات تحديد العلاقة مع دولة إسرائيل

■ دخلت الحالة الفلسطينية العام ٢٠١٨ تحت وطأة قرار إدارة ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها، واختار لذلك ذكرى النكبة، ممعناً في تحدي الحالة الفلسطينية والعربية والمسلمة دون استثناء. وألحق ذلك بالإعلان عن شطب القدس من ملف المفاوضات، ثم تطويق قضية اللاجئين، وشطب حق العودة، من مدخل محاصرة وكالة الغوث، فضلاً عن إغلاق مكتب م.ت.ف في واشنطن، ووقف تمويل السلطة (إلا الأجهزة الأمنية لدورها في التعاون مع سلطات الاحتلال ووكالة المخابرات الأميركية) ودفع عواصم أخرى لتحذو حذوه، بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وإسقاط حق الشعب الفلسطيني فيها.

بالعودة إلى ما قيل وكتب في الإعلام الرسمي العربي، وإعلام السلطة الفلسطينية عن القدس، كان متوقفاً أن تقود خطوات ترامب إلى ردود فعل صاخبة. لكن اكتفت هذه الردود بمؤتمرات وبيانات، دون أية خطوة عملية، من شأنها أن تشكل رداً عملياً وميدانياً وفعالاً على الخطوات الأميركية ما أظهر خطورة المرحلة، وخطورة ما تحمله من تحديات كبرى أمام الشعب الفلسطيني. وما أوحى، في الوقت نفسه، أن العام ٢٠١٨ سيكون، بلا شك، عاماً فلسطينياً بامتياز، ستكون قضيته على جدول الأعمال، لكن بطريقة مختلفة هذه المرة.

إذ بدلاً من الدعوة لمفاوضات، تستعيد ما سبق، تخطت الولايات المتحدة، بالتحالف مع حكومة نتنياهو، اتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس الاقتصادي، وشرعت بتنفيذ خطوات ميدانية، هي في الواقع تطبيق لما تراه واشنطن وما يراه نتنياهو حلاً لما يسمى «قضايا الحل الدائم»، لكن من جانب واحد، وبقوة الحديد والنار، والضغط السياسي والمالي، ومن خلال عمليات تطويق سياسية للحالة الفلسطينية، كان فيها دور ملحوظ للاتحاد الأوروبي، ولعواصم عربية وشرق أوسطية، قدمت «نصائحها» إلى القيادة الرسمية الفلسطينية، بعدم الذهاب بعيداً في تحدي الولايات المتحدة، كما حذرته من أية خطوة قد تبدو وكأنها تقلب الطاولة في وجه واشنطن أو تل أبيب، أو تعيد خلط الأوراق في المنطقة. كما أسرت إليها أن للجانب الفلسطيني «حصّة» مرصودة في «صفحة ترامب»، تحدث عنها غرينبلات مطولاً، حين وعد الفلسطينيين، في مقال له، بجنة اقتصادية، من شأنها أن ترفع من مستوى معيشتهم وأن توفر لهم الفرصة لبناء اقتصاد مزدهر، دون أن يأتي على ذكر الصيغة السياسية التي سوف ترسو عليها الحالة الفلسطينية في «صفحة العصر»، وإن كان نتنياهو، تولى هذا الأمر، حين أكد أكثر من مرة، أن «لا دولة ثالثة» بين الأردن وإسرائيل، وأن سقّف

الحل السياسي الفلسطيني هو كما يقترحه نتنياهو، هو «حكم ذاتي موسع»، على السكان، تكون مرجعيته دولة الاحتلال، أو في أحسن الأحوال، يلحق بالضفة الشرقية للأردن، في صيغة سياسية معينة.

تحت وطأة الصدمة الأميركية، وفي ظل سقوط رهانها على الدور الأميركي لحل الصراع مع إسرائيل، وقضت القيادة الرسمية مشلولة، بينما انطلق الميدان في هبة جماهيرية واسعة، امتدت حيث يكون الشعب الفلسطيني، في أنحاء فلسطين (بشقيها ٤٨ و ٦٧) والشتات. وقد جاءت قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في (٢٠١٨/١/١٥)، والوطني (٢٠١٨/٤/٣٠)، لتعكس هذه الحالة، من خلال الدور الهجومي الذي اتخذته القوى الديمقراطية واليسارية والوطنية (منها الجبهة الديمقراطية التي شاركت في الدوريتين) سلسلة قرارات، ارتقت إلى مستوى التحدي، حين أعادت التأكيد على طي صفحة أوسلو، وملحقاته، والعودة إلى البرنامج الوطني في الميدان (مقاومة شعبية)، وفي المحافل الدولية، والانتقال من الرفض الكلامي لصفحة ترامب، إلى الخطوات العملية، والرد على الخطوات الميدانية الإسرائيلية الأميركية، لبناء وقائع الحل الدائم، من جانب واحد، بوقائع ميدانية معاكسة، تصون الأرض الفلسطينية من النهب والمصادرة وتغول الاستيطان، وتعزز صمود القدس في مواجهة الحصار الإسرائيلي، وتستنهض كل عناصر القوة في الميدان، في مجابهة شعبية، تنهي مرحلة «احتلال بلا كلفة» ومرحلة «سلطة خدمية»، وتضع نهاية لوضع صارفيه مسؤولو السلطة وقادتها «موظفين عند الاحتلال»، أي إعادة تنظيم الحالة الوطنية، وفق قرارات وخطوات اعتمدها المجلس المركزي والوطني. أسست هذه القرارات لمرحلة جديدة، من شأنها أن تنهي الانقسام، وأن تستعيد الوحدة الداخلية، وأن تضع المواقف والسياسات العربية والإسلامية على المحك. لكن المحصلة أن هذه القرارات والتوجهات، كشفت حدود موقف القيادة الرسمية و«المطبخ السياسي»، وعجزها عن تجاوز المعارضة الكلامية لصفحة العصر وسياسات حكومة نتنياهو، وتمسكها بالواقع القائم، ورفضها مغادرته نحو واقع جديد، وتمسكها بمصالحها الفئوية، والطبقية، على حساب المصالح الوطنية العليا. وقد عبرت عن ذلك، حين انقلبت على قرارات المجلس المركزي (٢٠١٨/١/١٥) والوطني (٢٠١٨/٤/٣٠) بالتمسك ببقايا أوسلو، عبر ما بات يعرف بـ «رؤية الرئيس» التي قدمها رئيس السلطة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا فيها إلى استئناف المفاوضات الثنائية، مستعداً، على حد قوله، للعودة فوراً إلى مفاوضات، أعلنته كانت أم سرية.

بعد ساعات قليلة، يحزم العام ٢٠١٨ حقائبه ويرحل ليخلي مكانه لعام جديد، يبدو فيه المشهد الفلسطيني على الشكل التالي:

• أن إنهاء الانقسام بين فتح وحماس بات أكثر تعقيداً،

خاصة في ظل التطورات الأخيرة في قطاع غزة، وما جاء على لسان رئيس السلطة في «الاجتماع القيادي» الفلسطيني (٢٠١٨/١٢/٢٢) من خيار صوري. ما يعني أن تداعيات الانقسام سوف تتواصل، ولن تكف عن أن تشكل صداداً دائماً للحالة الفلسطينية وبوابة للتدخل الخارجي على تلاوينه، في الشأن الفلسطيني.

• (غير) أن هذا لا يغلق الطريق أمام تنفيذ قرارات طي صفحة أوسلو. فالمجلس المركزي والوطني، حين اتخذوا هذا القرار لم يشترطوا إنهاء الانقسام أولاً. ما يعني أن تنفيذ هذه القرارات، لا يتطلب الانتظار لحين حل مسألة الانقسام. بل إن تنفيذها من شأنه أن يعجل في معالجة الحالة الانقسامية.

• القيادة الرسمية الفلسطينية تعمل على «تأهيل» الوضع، لاستقبال استحقاقات «صفحة العصر»، من بوابة أوسلو، بحثاً عن تقاطعات ممكنة بين المشروعين. ولم يكن كلام وزير خارجية السلطة مجانياً في موسكو حين أكد أن القيادة الفلسطينية تنتظر الإعلان عن الصفقة، وفي حال أنها «تكفل لنا الحقوق سوف نوافق عليها»، وفي حال «لا توفر هذه الحقوق سنرفضها». متجاهلاً أن الصفقة دخلت طور التطبيق، فضلاً، ولم يبق إلا الفصل الأخير، حين يتوجب حضور «الممثل» الفلسطيني، ليشترك في مشهد الختام. هذا القول، لوزير خارجية السلطة، هو في حقيقته رهان على الصفقة، وليس شنناً آخر.

• من ضمن عملية التأهيل، تفكيك أكثر للسلطة ومنظمة التحرير، وتوسيع دائرة التفرد والانفراد، والتهميش والإقصاء للأطراف الأخرى. والأكثر خطورة، هو التجزؤ، على لسان رئيس السلطة، ومساعديه، في وصف المشهد الجماهيري في الأسبوع الساخن، في منتصف كانون الأول أنه «أعمال فوضى» تقوم بها حماس، وذلك تمهيداً، منذ الآن، لدور من السلطة في قمع الحراك الشعبي، وكل مظاهر المقاومة الشعبية، تحت الذريعة نفسها: «فوضى تصدرها حماس إلى الضفة الفلسطينية».

وأخيراً، وليس آخراً، أياً كانت الملفات التي ستطفو على السطح، سيبقى الملف الأول، والذي لا ينافس ملف آخر، هو أن تتحمل القوى اليسارية والديمقراطية والوطنية، والحالة الشعبية بأوسع فئاتها، واجبتها في مقاومة الاحتلال والاستيطان، وطى صفحة أوسلو، والضغط لتطبيق قرارات إعادة تحديد العلاقة مع إسرائيل، سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً، والتزام البرنامج الوطني، بديلاً لأية خيارات أخرى.



## السودان .. من «احتجاجات الخبز» إلى «اسقاط النظام»!



اصدرت الاحزاب اليسارية والقومية الاردنية بياناً تضامنياً مع انتفاضة الشعب السوداني هذا نصح: "نديين حملة القمع الشرسة التي يتعرض لها الشعب السوداني الشقيق، واحزابه الوطنية والتقدمية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني. ونطالب النظام السوداني بوقف هذه الحملة، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة دون ابطاء، والاستجابة لمطالب جماهير الانتفاضة الشعبية".

كما اصدر حزب الشعب الديمقراطي الاردني / حشد تصريحاً صحفياً حول الموضوع قال فيه: «نضم صوتنا الى اصوات كل المناضلين المدافعين عن الحرية وضد كل اشكال القهر والظلم في السودان الشقيق ونوقع اسماءنا على العريضة المطالبة بوقف حملات القتل وتشريع القمع ضد الاحزاب الوطنية والديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الاردني».

### خاص - الاهالي

لجأ نظام البشير الى «نظرية المؤامرة» والبحث عن شماعة لتحميلها مسؤولية الاحتجاجات، موجهاً اللوم إلى «مهندسين»، أخرجوا التظاهرات عن مسارها و«حولوها إلى نشاط تخريبي»!

توسعت رقعة الاحتجاجات التي يشهدها السودان، وخرجت من بعدها المطالبين المباشر، المرتبط بتردي الأوضاع الاقتصادية والعيشية وغلاء الأسعار، لتكتسي مضموناً سياسياً واضحاً عبر المطالبة بإسقاط نظام الرئيس عمر البشير، وذلك في ظل عجز الأخير عن احتواء الحراك، وكذلك الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات، (وتفاقمت جداً في الأشهر الأخيرة)، على نحو لم يعد مجدياً معه تقديم المزيد من الوعود لأنها لم تعد تنطلي على أحد.

وبعد دعوته إلى إضراب عام في عموم البلاد، قام «تجمع المهنيين» بتسيير تظاهرة إلى القصر الجمهوري (١٢/٢٥)، بهدف تسليم مذكرة للرئاسة «تطالب بتنحي البشير فوراً استجابة لرغبة الشعب». علماً أن الأخير كان يمهّد الطريق لتعديل دستوري يضمن بقاءه في السلطة عبر ترشحه لفترة رئاسية جديدة في انتخابات العام ٢٠٢٠، وسط شائعات تدور عن خلافات بين بعض المسؤولين بشأن خلافته.

وعلى رغم تصاعد الاحتجاجات، فقد أكد الرئيس البشير استمرار الدولة في إجراء ما أسماه «إصلاحات اقتصادية توفر للمواطنين حياة كريمة»، وذلك خلال لقائه مع قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني (١٢/٢٤).

وعلى غرار ما فعل قادة الجيش السوداني، أكد المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني «التفاف قوات الجهاز حول قائدها الأعلى، واضطلاع الجهاز بمهامه الدستورية في الحفاظ على أمن الوطن وسلامة المواطنين وحماية المكتسبات الوطنية مع الالتزام بالمعايير المهنية».

### حراك عفوي

وبعد قرار الحكومة زيادة أسعار الخبز ثلاثة أضعاف، انفجرت المظاهرات (١٢/١٩)، في كبرى المدن السودانية (شرق وجنوب البلاد ووسطها)، بما فيها العاصمة الخرطوم وتوأمها أم درمان، في تحرك قد يكون الأضخم على الإطلاق خلال ثلاثة عقود من حكم البشير، وتخلّته صدمات دامية.

وقال محللون إن التظاهرات جاءت هذه المرة على خلاف سابقتها، لجهة غياب أي توجيه أو تأثير من قوى أو جهات معارضة، وكانت أقرب إلى رد فعل عفوي من الشارع، الذي لم يعد قادراً على تحمل المزيد. ورأى المحللون أن الأوضاع مفتوحة على كل الاحتمالات، معتبرين أنه «إذا كان المحرك الأساسي للاحتجاجات هو الوضع الاقتصادي، إلا أنه مرتبط في النهاية بسياسات الحكومة».

وسبق أن شهد السودان تحركات احتجاجية عدة على مدار السنوات الماضية، كان آخرها في كانون الثاني / يناير الماضي، بيد أن الأجهزة

بأنها «تلقت دعماً من إسرائيل»، مشيراً إلى «شبكة في العاصمة الكينية نيروبي جاءت بهم إلى السودان لإثارة العنف». وحدث ذلك على رغم أن الفريق أول صلاح عبدالله قوش، المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، حرص في لقاء له مع وسائل الإعلام (١٢/٢٢)، على الحديث عن «عمق الأزمة وأسبابها المتعددة، مُحدداً دوافعها في الشق الاقتصادي وشيوع الفساد الذي ينخر في مؤسسات مختلفة منذ فترة».

**«الشيوعي السوداني».. لا مخرج من الأزمة إلا بإسقاط النظام**  
أصدر الحزب الشيوعي السوداني عدداً من البيانات لمواكبة الاحتجاجات، جاء في أحدها (١٢/٢٣): «كان طبيعياً أن تنفجر المظاهرات الجماهيرية العارمة في أغلب مدن السودان ضد سياسات النظام الاقتصادية والقمعية، وضد الغلاء وانعدام الدواء، حتى أصبحت الحياة لا تطاق.. وارتفع سقف المطالب مع توسع المظاهرات، وأصبح شعارها «الشعب يريد إسقاط النظام»... وأثبتت الجماهير جاهزيتها الثورية باحتلال بعض المدن».

ولفت الحزب إلى ما تقوم به أجهزة أعلام النظام من «اتهام بعض القوى الوطنية بالتعاون مع إسرائيل والقيام بعمليات التخريب .. متناسية تدخل الدولة الصهيونية لحماية النظام لدى الإدارة الأميركية».

وقال في بيان آخر: «إن سياسات النظام المتبعة منذ انقلاب ١٩٨٩، الخادمة للرأسمالية الطفيلية والمعادية للعمل الانتاجي ومصالح الطبقات والفئات المنتجة، قادت إلى تدمير مقومات الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي والخدمات العامة الضرورية، وممارسة الفساد في أشكاله المختلفة ورهن إرادة الدولة واقتصاد البلاد للقوى الأجنبية ممثلة في البنك وصندوق النقد الدوليين والإغراق في ديون خارجية، والشروع في بيع موارد وثروات البلاد وأراضي السودان للأجانب بعد طرد أهلها».

وخلص إلى أنه «لا مخرج من هذه الأزمة الشاملة إلا بإسقاط النظام وتفكيكه وتصفيته»، داعياً جماهير الشعب وعلى رأسها القوى صاحبة المصلحة في التغيير الجذري، إلى «مواصلة الخروج للشارع والتعبير عن رفضها لهذه السياسات، وصولاً إلى الإضراب السياسي والعصيان المدني حتى إسقاط النظام».

ودعا الحزب، جميع القوى السياسية والديمقراطية الحريضة على مصلحة الوطن لتكوين «أوسع جبهة مناهضة للنظام والاصطفاف لإنجاح الانتفاضة والعصيان المدني للإطاحة بالنظام».

وقبل ذلك، أشار الحزب الشيوعي إلى سقوط ٤٣ متظاهراً بنيران قوات الأمن، وطالب بالوقف الفوري لأعمال القمع، ومحاسبة الذين أصدروا الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين المسالمين، والإفراج عن جميع المعتقلين وبينهم هنادي فضل، عضو المكتب السياسي للحزب.

الأمنية سرعان ما قمعتها، لكن الحراك هذه المرة يبدو وكأنه «يخرج عن السيطرة»، كما لاحظ المحللون. ولفت المحللون إلى أن النظام سيجد صعوبة كبيرة في احتواء الاحتجاجات، وأن اعتماده على منطق القوة المفرطة «قد يأتي بنتائج عكسية ويؤجج الوضع أكثر».

ورأى المحللون أن الاحتجاجات المتتالية تعكس «أزمة هيكلية عميقة تعيشها البلاد، لم تفلح محاولات الرئيس عمر البشير في تلافيتها». وذهب بعضهم حد اعتبار أن النظام السوداني «دخل اختباراً حاسماً هذه المرة، قد يتحدد على أساسه مستقبله السياسي»، من منطلق أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد متجذرة، وكاشفة لمرحلة استهلك فيها الرئيس البشير كل أدواته التقليدية لتجنب عدم تفجرها.

وفي الواقع، يعاني السودان من أزمات تطال الخبز والطحين والوقود والمحروقات، نتيجة تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار في الأسواق الموازية (غير الرسمية)، في وقت يواجه المصرف المركزي صعوبات في توفير النقد الاجنبي، كما ارتفع معدل التضخم ووصل إلى ٦٩ ٪، وفقاً لتقارير رسمية.

كما بدأ حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، مشلولاً، ولم يجرؤ على التعامل مع الأزمة بطريقة الحشود والوعود. وكان استهداف مقراته وحرق بعضها في عدد من الأقاليم، مؤشراً إلى حجم الغضب الذي يعتمل في نفوس السودانيين تجاه هذا الحزب الذي اعتمد على شق صفوف معارضيه، و«السعي إما إلى إغوائهم واستقطابهم، أو قمعهم وإقصائهم، مع التمسك بأفكار عقيدية (إسلامية سياسية) رأى فيها وسيلته المفضلة للبقاء في السلطة».

### القوة المفرطة

ولم تجد السلطات وسيلة للتعاطي مع الاحتجاجات سوى في استخدام القوة المفرطة، حيث سقط عشرات الضحايا والمصابين خلال أيام قليلة. كما لجأت إلى إعلان حال الطوارئ في عدد من الولايات، إضافة إلى الاعتقالات، وتعليق الدراسة في كل مستشفياتها المدرسية والجامعية، في معظم المدن الكبيرة، بما فيها العاصمة الخرطوم.

وأعلنت المعارضة السودانية عن اعتقال ١٤ شخصية من قياداتها، من بينهم سكرتير الحزب الشيوعي محمد مختار الخطيب، وفاروق أبو عيسى (٨٥ عاماً)، رئيس «تحالف قوى الإجماع الوطني السوداني»، الذي يعد أحد تحالفين رئيسيين للمعارضة في البلاد.

وبدا واضحاً أن النظام الحاكم ينتهج ذات السياسة المعتادة، فلجأ إلى «نظرية المؤامرة» والبحث عن شماعة لتحميلها مسؤولية الاحتجاجات، منكرًا الدور الذي لعبه هو في تأجيج الأزمة، ومفضلاً توجيه اللوم إلى «مهندسين»، أخرجوا التظاهرات عن مسارها وحولوها إلى «نشاط تخريبي، استهدف المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة بالحرق والتدمير».

ووجه المتحدث باسم الحزب الحاكم أصابع الاتهام إلى «أجندات سياسية؛ بعضها داخلي لأحزاب يسارية تريد خلخلة بنية الدولة وبعضها خارجي» مرتبط بـ «حركة تحرير السودان» (جناح عبدالواحد نور)، وحمل الأخيرة مسؤولية أحداث العنف، واتهمها



# التحالف الشعبي وأحزاب اليسار يطلقون ”حركة مقاومة الصهيونية في مصر“



القاهرة

**إعلنت أحزاب وقوى سياسية ومنظمات وحملات جماهيرية وشخصيات عامة عن إطلاق حركة شعبية مصرية ضد الصهيونية والتطبيع**

فقد شهد مقر نقابة الصحفيين المصريين يوم ٢٦ ديسمبر الماضي ٢٠١٨ إطلاق ”حركة مقاومة الصهيونية في مصر“، كحركة شعبية هدفها مقاومة الصهيونية والتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، وشارك في تأسيس الحركة أحزاب وقوى سياسية ومنظمات وحملات جماهيرية وشخصيات عامة، وشملت كل من: حزب التجمع، الحزب العربي الناصري، الحزب الشيوعي المصري، الحزب الاشتراكي المصري، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، تيار الكرامة، المؤتمر الناصري، الوفاق القومي، مصر الحرة، حزب العيش والحريّة، حزب الدستور، الحملة الشعبية لمقاطعة ”إسرائيل“ - مصر، ولجنة الشئون العربية بنقابة الصحفيين. وحضر الدكتور زهدي الشامي نائب رئيس الحزب وعدد من قيادات التحالف المؤتمر وتم إطلاق الحركة خلال مؤتمر سياسي وحفل فني أقيم مساء اليوم بنقابة الصحفيين بالقاهرة، تم خلاله إعلان بيان تأسيس الحركة، وهذا نصه:

يقدم لنا الشعب الفلسطيني كل يوم ملحمة رائعة ومبهرة في المقاومة بكل أشكالها .. مقاومة جسورة ملهمة يشارك فيها الجميع أطفالا وشبابا وفتيات .. رجالا ونساء وشيوخا ضد مستعمر عنصري دموي توسعي إحلالي يريد دولة من النيل إلى الفرات .. إن المقاومة في الضفة وغزة والأرض المحتلة منذ ١٩٤٨ لا تكافح وتقاتل من أجل فلسطين فقط بل هي تدافع عنا أيضا وتسهم في وقف تمدد دولة العدو الصهيوني نحو بلادنا العربية وفي مقدمتها مصر .. هذا الشعب الفلسطيني العظيم يتحمل وحده أعباء الصراع العربي الصهيوني مع عدو يستهدف أمة من المحيط إلى الخليج .. فتحية إجلال وإكبار لطليعة الأمة العربية وممثلها الشرعي .

وبناء على ما تقدم، نعلن نحن الموقعين على هذا البيان من هيئات وحركات ولجان وشخصيات ونؤكد على الآتي:

أولا: الرفض التام والإدانة ومقاومة تطبيع أنظمة عربية مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله وألوانه، كما نعلن أن الأنظمة التي ارتضت العدو حليفا لها ليست منا ولا تمثلنا ونحن براء منها.

ثانيا: فلسطين قضية وطنية مصرية بحكم التاريخ والجغرافيا والوجدان والمصالح الوطنية والأمن القومي. و (إسرائيل) هي العدو التاريخي والاستراتيجي لمصر لنفس الأسباب وخطر يهدد وجودنا جميعا.

ثالثا: الشعب المصري وشقيقه الفلسطيني يرفضان أية

هذا المجال.

ثانيا - ندعو النقابات المصرية - مهنية وعمالية - والأحزاب والهيئات والمؤسسات والجامعات والجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع لتأكيد مواقفهم بإعادة إعلان رفضهم القاطع لكافة أشكال التطبيع.

ثالث - عدم دخول فلسطين طالما هي تحت الاحتلال أيا ما كانت الدعاوى سواء دينية واقتصادية او سياحية او اعلامية .. إلخ، إذ أن ذلك يرسخ سلطة المحتل وشرعية اغتصاب الأرض، وفي وقت يسعى فيه العدو والإدارة الأمريكية إلى تهويد القدس وفرض إدعائهم بكونها عاصمة الكيان الصهيوني

رابعاً - الدعوة للدعم المعنوي والسياسي والاقتصادي لأهلنا في فلسطين والقدس خاصة تمكيننا لصمودهم وتمسكهم بأرضهم وهويتهم والتصدي لتهويد الأرض وحصرهم في كانتونات <

خامساً - نشر الوعي بين المواطنين حيال مخاطر الكيان الصهيوني على أمن وحاضر مصر ومستقبلها وان فلسطين قضية وطنية مصرية .

سادساً - دعم حركة المقاطعة ل (إسرائيل) ومن يساندها.

أن على كل المثقفين الوطنيين واجب بث الوعي حول أولوية القضية الوطنية، ومخاطر العدو الصهيوني على مصر، ومواجهة الهجمة المخططة لاختراق العقل المصري والعربي، من خلال الهيمنة الأجنبية ودعاوى التصالح مع الصهيونية، وربط مصالح اقتصادية لشرائح في المجتمعات العربية بشبكة الأعمال الصهيونية.. بل استعمار العرب عن طريق السيطرة على ثرواتهم..

إننا نؤكد إنه دون إسقاط التبعية وتفكيك المشروع الصهيوني الاستعماري، فإن مصر وأمتها العربية لن ينعموا بالحريّة والأمن والاستقرار والتقدم والنهضة. عاشت مصر.. عاشت فلسطين يسقط الكيان الصهيوني النصر للمقاومة والمجد للشهداء.

حلول للقضية على حساب اقتطاع أراض من سيناء، أو من خلال مشاريع اقتصادية فيها، أو توطين الفلسطينيين فيها، أو تهجيرهم إليها. كما أن التنمية في الانسان في سيناء والتنمية الشاملة والمستدامة و تملك الأرض للمصريين وزيادة عدد سكانها ، خير حماية لسيناء، سواء من الإرهاب، أو من مخاطر المخططات والمؤامرات الخارجية عليها .

واستنادا إلى كل ما ذكر نعلن ”حركة مقاومة الصهيونية - مصر“ حركة مفتوحة لعضوية الهيئات واللجان والأحزاب والشخصيات، كما ندعو الأشقاء في كل البلدان العربية إلى تأسيس لجان مماثلة والتنسيق بينها جميعا.

ونحن إذ نعلن عن حركتنا، نؤكد أن جهدنا لن يقتصر على إعلان المواقف، على أهميتها، وإنما سنسعى على أساسها لعمل دائم ودؤوب، يتمثل في بدء حملة طويلة الأمد لمقاومة الصهيونية ورفض التطبيع، وندعوكم جميعا هيئات ونقابات وأحزاب وأفراد للانضمام إليها، وتمثل في:

١ - مؤتمر علمي يطرح فيه متخصصون أوراقا لمناقشتها لتحديد مواطن الخطر الصهيوني والخروج بأفضل السبل لمواجهته و التصدي للتحديات وفضح كافة أشكال التطبيع.

٢ - سلسلة ندوات لنشر الوعي في القاهرة والمحافظات.

٣ - ورش عمل ودوائر نقاش لتحديد أفضل سبل النشاط والتفعيل وأدوات العمل ومعايير تحديد التطبيع في الفن والتعبير والثقافة والعلم والاقتصاد والرياضة والتعاملات والأنشطة الانسانية كافة.

٤ - التنسيق وتبادل المعلومات مع كل الهيئات والنقابات والمؤسسات لمنع أي إختراق صهيوني سواء كان بالسلع للسوق المصري، او بالأفكار والثقافة للعقل العربي.

٥ - مجموعة إلكترونية لتبادل الأخبار والمعلومات ومتابعة الأنشطة وقد تم بدء تشغيل صفحة ”حركة مقاومة الصهيونية“ على الفيس بوك إسهاما أوليا في



## عام من الارتباك

كمال مضاعين

اتسم العام الماضي بالارتباك على المستويين الرسمي والشعبي، هنالك أداء رسمي مرتبكاً، وأداء شعبي مرتبك أيضاً.

هناك ارتباك رسمي على مستوى العلاقات مع المحيط، فما بين تحديد موقف من النزاع الخليجي - الخليجي واطرافه، الى التلكؤ غير المبرر باعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع سوريا بعد انتصارها على الارهاب، الى التردد باقامة علاقات سياسية واقتصادية مع العراق كأحد أهم المخارج للأزمة الاقتصادية، كل هذا الارتباك ليس له مبررات موضوعية، وما هو الا نتيجة حسابات صغيرة وليست حسابات تقوم على استراتيجية تخدم المصالح العليا للدولة.

ارتباك رسمي على المستوى الداخلي، فحتى القرارات المحفظة بحق المواطنين مثل قانون الضريبة وقانون الجرائم الالكترونية كانت مرتبكة، وفشلت الحكومة بتسويقها وتنفيذها، فتراجعت عن قانون الجرائم الالكترونية، وفرضت قانون الضريبة كما كان بالبدايات رغم الحذف والاضافة المتكررة عليه، وبالنهاية، ها هو قانون العضو العام الذي يراوح بين الحكومة ومجلس النواب بتبادل ادوار بائس مرتبك ولا أحد يريد أن يعترف بأبوتة.

دولة تتعرض لوابل من الاشاعات، واغتيال الشخصية، والتداول على كل ما كان يُعتبر ثوابت، قليل هذه الاشاعات صحيح وكثيرها كاذب، ومع ذلك ما زالت تستعين برموز محروقة فاسدة للتنتج بالدفاع عنها مثل بعض البلطجية أو بقايا بيروقراطيين فاسدين مفلسين، فيخرج علينا بالطرف الآخر (نكرة) يدعي أنه الناطق بالحقيقة دون منطلق سياسي أو ثقافي.. مما يزيد الارتباك ارباكاً.

على المستوى الشعبي كان الارتباك بالعام الماضي واضحاً وجلياً، رغم أن حركات الاحتجاج كانت ارقية واكثر تصعيداً، الا أن غياب القوى السياسية والحزاب والشخصيات الوازنة قد فسح المجال أمام تيارات وشخصيات (مجهولة) للتأثير على مسارات الحراك، فلا يُعقل أن يسود نمط التسجيلات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أناس مجهولين للتحدث باسم الشعب الاردني، أو باشخاص يعيشون بالخارج واعتقدنا أنهم توفوا يبتون علينا وابل من الاشاعات والفضائح (وهم من خبر البلاد واحوالها) وكأنهم يتحدثون كي يسجل التاريخ وراءهم، ودخلت البلاد بحالة من الارتباك واصبح التشكيك بكل شي أمراً عادياً، كل هذا والدولة تمارس نفس الكذب بنفس الطريقة.

كان من الطبيعي أن يكون الاردن اول من يعيد علاقاته السياسية والدبلوماسية مع سوريا، وما زلنا نراوغ رغم ان العالم كله بصدد اعادة العلاقات مع سوريا، وهذا ارتباك.

رغم تصاعد الحراك الشعبي، ووعي الدولة أنه ما عاد من الممكن الاستئثار بالسلطة منفردة، ورغم معرفة الجميع بحجم أزمة الدولة، الا أنها تزيد من قبضتها على كل مناحي الحياة، وهذا ارتباك.

رغم معرفة الدولة ببعض مخارج الازمتين السياسية والاقتصادية، فهي ما زالت تتلأأ بالسير بها، وهذا ارتباك يعزوه البعض لصراع مراكز قوى وله امتداد اقليمي... عام ٢٠١٨ كان عام الارتباك بامتياز.

## بين الحراك السوداني والثورة التونسية . . أكثر من شبه صلاح الدين الجورشي

تضعف فيها الدولة، وتكاد تنهار مؤسساتها كذلك يكثر الحديث خلال الأجواء الثورية عن المجهول. إذ كلما بدأت أقدم النظام ترتعش ويقترب من الرحيل، يشرع المواطنون (وفي مقدمتهم نخبهم) في التساؤل عن القادم، وعن البدائل. وهي أسئلة مشروعة، خاصة عندما تكون أحزاب المعارضة ضعيفة ومشتتة، وبدون قيادة ولا برامج ولا كوادر قادرة على تحمل تبعات الحكم وإدارة الشأن العام. وهذا الأمر حصل في تونس، ويتجلى بوضوح حالياً في السودان، حيث المشهد السياسي فقير ويعاني من فترات كبيرة.

تلك بعض نقاط التشابه بين ما حدث في تونس قبل سنوات قليلة وبين ما يحدث حالياً في السودان. لكن مع ذلك هناك نقاط اختلاف بين التجريبتين، ولعل من أهم هذه التباينات؛ مسؤولية الإسلاميين في تأسيس النظام الاستبدادي ودعمه. ففي تونس، كان الإسلاميون تحت القمع، في حين أنهم في السودان كانوا هم النظام.

كان الترابي أكثر ندماً على استقدامه للبشير وتكليفه بأن يحرك الجيش ويطيح بحكومة الصادق المهدي. وقد شاركه في هذا الندم بعض أصدقائه وتلامذته الذين انحازوا إليه عندما انشق عن النظام، لكن الأغلبية من كوادر الحركة الإسلامية وقضت مع البشير

كان حسن الترابي قبل وفاته يشعر بحزن عميق؛ لأن مشروعه السياسي الذي نظر له وأشرف في البداية على تنفيذه هو الذي أدى بالسودان إلى هذا المآزق الكبير، وكان الترابي أحد ضحاياه.

زرتة في بيته قبل أكثر من عشر سنوات، ووجدته فاقداً للحيلة، نادماً على قراره الذي اتخذته قبل سنوات طويلة، والقاضي بالانقلاب على الحكم الديمقراطي الهش الذي كان قائماً رغم كثرة علله وتعدد مظاهر العجز فيه. كما كان الترابي أكثر ندماً على استقدامه للبشير وتكليفه بأن يحرك الجيش ويطيح بحكومة الصادق المهدي. وقد شاركه في هذا الندم بعض أصدقائه وتلامذته الذين انحازوا إليه عندما انشق عن النظام، لكن الأغلبية من كوادر الحركة الإسلامية وقضت مع البشير، وواصلت مغامرة السلطة اللعينة. فكانت تلك تجربة سيئة جداً في الحكم ارتبطت بالإسلاميين، وهو ما يفسر رغبة العديد منهم اليوم في التبرؤ من التجربة ومن نتائجها، ولكن بعد فوات الأوان. صحيح أن مساندة عدد من الإسلاميين اليوم للحراك الشعبي موقف هام قد يقلل من الخسائر وقد يؤدي إلى عزل البشير الذي يناور حالياً من أجل إنقاذ سلطته. لكن في انتظار ما قد تسفر عنه الأحداث، يعتبر ممارسة النقد الذاتي والانفتاح على القوى الجديدة وإطلاق الحريات، وتجنب أخطاء الماضي، من الشروط الأساسية لتحرير البلد والدولة من أخطبوط الاستبداد ومناوراتها...

من قال إن الربيع العربي كان مجرد أكذوبة ومؤامرة، وأنه قوس قد أغلق نهائياً بعد أن غرقت المنطقة في الأوحال، وأصبحت الشعوب العربية ملقحة ضد الثورات؟ كثيرون ردوا هذا الكلام خلال السنوات القليلة التي مضت، واستندوا على الصعوبات التي غدت بعضها قوى الثورة المضادة، لكنهم بالتأكيد فاجأتهم الانتفاضة الشعبية الجارية حالياً في السودان، وربما أقلقهم كثيراً شعار المركزي الذي يتردد على ألسنة الشباب والنساء في مختلف المدن السودانية، وهو ذات الشعار الذي نحتته التونسيون عند إعلانهم عن ثورتهم التي مرت عليها الآن ثماني سنوات.. إنه شعار "الشعب يريد إسقاط النظام".

إن الأسباب التي دفعت بالتونسيين الهادئين والطيبين والصابرين؛ هي ذاتها التي ألهمت حناجر السودانيين، وجعلتهم بعد ثلاثين عاماً من حكم المشير عمر البشير يغادرون بيوتهم وجامعاتهم ومراكز العمل، ويتحررون من الخوف والانتظار الطويل. فعندما يفقد الحاكم القدرة على الإنصات لأهين مواطنيه وتطلعاتهم، وينغمس كلياً في عالمه العلوي، ولا يرى إلا نفسه في المرآة، ويظن بأن أجساد الضحايا قد استسلمت كلياً لجلاديه.. في تلك اللحظات التي تظن فيها السلطة بكونها قد فرضت إرادتها بشكل مؤبد، تحصل المفاجأة الكبرى، وتعود الحيوية إلى الجسم المتهالك، ويبدأ الإحساس بالتحدي يخترق صفوف الشعب المتعب واليائس، وينزل الشباب إلى الساحات معلناً عن نهاية مرحلة وبداية عهد جديد.

الأسباب التي دفعت بالتونسيين الهادئين والطيبين والصابرين؛ هي ذاتها التي ألهمت حناجر السودانيين، وجعلتهم بعد ثلاثين عاماً من حكم المشير عمر البشير يغادرون بيوتهم وجامعاتهم ومراكز العمل، ويتحررون من الخوف والانتظار الطويل

يكون الشباب دائماً وقود التغيير، وقد حصل ذلك في تونس وفي مصر وفي اليمن، وفي كل مكان انسدت فيه الأفاق، وصار المستبدون مستقبل شعوبهم؛ ظناً منهم بكونهم فوق الحساب وأن بينهم وبين العدالة الإلهية ألف حجاب.

في لحظة الثورة، لا يقبل العقل الجمعي كل التبريرات التي يلجأ إليها بعض السياسيين والمثقفين؛ في محاولة منهم تعطيل الحراك الاحتجاجي. من تلك التبريرات، التخويف من الفوضى التي عادة ما تطل برأسها في مرحلة أولى من الحراك الثوري. ولكلمة الفوضى إيقاع سيئ في أذهان الناس لما تعنيه من عنف ونهب للأموال الخاصة والعامة. ولهذا السبب بالذات، تخشى الشعوب من الفوضى التي تنتج في الغالب عدم الأمان، وقد تضع المدن والقرى تحت رحمة اللصوص وأصحاب القوة والنفوذ. لكن الأحداث كشفت عملياً عن وجود إرادة قوية وذاتية تظهر جلياً خلال تفاعلها، حيث تتمكن الشعوب من الدفاع عن نفسها في الحالات التي تضعف فيها الدولة، وتكاد تنهار مؤسساتها. حدث ذلك في معظم الثورات، وهو ما أخذ يتجلى في الحركة الاحتجاجية السودانية، مثلما حصل في التجربة التونسية.

تتمكن الشعوب من الدفاع عن نفسها في الحالات التي



## اعتداء آثم نرفضه جميعا

نصر من الاشخاص، قاموا بتخريب مهرجان خطابي في اربد، اثناء اللقاء المهندس والشخصية الوطنية البارزة ليث شبيلات كلمته في المناسبة التي أعد لها حزب البعث العربي الاشتراكي بمناسبة ذكرى استشهاد الرئيس العراقي صدام حسين.

حصل ذلك قبل حوالي اسبوع، في خطوة استعراضية مكشوفة لاقت استهجانا واستنكارا واسعين من قبل جميع القوى السياسية والوطنية المنظمة، لأنها استهدفت الحريات العامة، وحرية التعبير، ولأنها "زادت الطين بلة"، في احداث مزيد من الشروخ بين المواطن والمؤسسة الرسمية...

لا حاجة لنا الى مثل هذه المسلكيات التي تنتمي الى العهود العرفية لتضييف الى الأزمات المعيشية والاقتصادية الحادة التي تمر بها البلاد ويعاني بسببها المواطنون أشد المعاناة، هموما وقيودا جديدة على حرياتهم التي نص عليها الدستور الاردني.

الخشية كل الخشية ان لا يجد الناس في نهاية المطاف ما يولون له وجوههم.. حيث لا ملاذات آمنة في برامج السياسة والاقتصاد لدى الحكومات، ولم يعد لدى المواطن ما يخسره بعد كرامته الحياتية... وحقه في التعبير عن الرأي...

الاعتداء الآثم على مهرجان سياسي بلون قومي عروبي، وعلى شخصية وطنية اردنية معروفة، لا يضيف للمزاج الشعبي العام سوى المزيد من التشكيك بجدية الدعوات الى الاصلاح وحق الناس في اشهار معتقداتهم وانتماءاتهم، السياسية والوطنية مهما تنوعت اتجاهاتها.

## الادارة الامريكية تحاصر الجمهورية الفنزويلية



اعربت الجمهورية البوليفارية الفنزويلية عن بالغ حيرتها امام الاعلان الغريب من قبل عدد من دول القارة الأمريكية، بعد تلقيها تعليمات من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر تم عقده عبر الفيديو، حيث اتفقوا على تشجيع انقلاب في فنزويلا، في فعل فريد من نوعه في تاريخ المنطقة في محاولة منها بعدم الاعتراف بالحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية وبالمؤسسات التي تم إنشاؤها بطريقة شرعية، وصولاً إلى أبعد من ذلك في محاولة لتعديل الحدود الإقليمية للدولة من خلال ضم أراضي فنزويلية لا نقاش عليها، لدولة مجاورة والتدخل في نزاع إقليمي ثنائي النطاق.

وقال بيان صادر عن مكتب الرئاسة :

” لقد شهد العالم كيف جرت الانتخابات الرئاسية في فنزويلا في ٢٠ أيار ٢٠١٨، بمشاركة شعبية واسعة، ومشاركة العديد من المرشحين الذين يمثلون أكبر عدد من الأحزاب السياسية، والتي نتج عنها فوز المرشح نيكولاس مادورو موروس، بفارق يزيد عن ٦٧% من الأصوات المدلى بها بشكل صحيح.

هذه العملية الانتخابية حضرها أكثر من مائتي مراقب على المستوى المحلي والدولي، وخلال هذه العملية الانتخابية كان هناك ستة عشر عملية تدقيق عام والتي أشارت جميعها إلى صحة نتائجها، دون أن تتعرض المؤسسات الفنزويلية لأي تحديات من أي نوع كان من قبل المشاركين الذين لم يحصلوا على الدعم الشعبي. ونتيجة لذلك، أعربت الغالبية العظمى من دول العالم عن إعرافها بهذه الانتخابات وتهنئتها للرئيس مادورو.

لم يكن هذا الأمر أكثر أو أقل من عملية انتخابية، تمتعت بنفس الضمانات والشروط التي حصلت في الانتخابات البرلمانية، والتي فازت بها المعارضة، حيث كانت بإدارة نفس الجهات في السلطة الانتخابية، وعلى أساسها فإن السلطات خرجت من كلا الانتخابات بنفس الشرعية.

وخلف هذا الإعلان لمن تسمي نفسها مجموعة ليما (وهي تضم دول متحالفة ضد الثورة البوليفارية) والتي كتبت صفحة مشينة في تاريخ العلاقات الدولية في المنطقة، فإن الجمهورية البوليفارية الفنزويلية تعرف جيداً كيف سترد حسب مبدأ المعاملة بالمثل على الإجراءات التي ستتخذها كل دولة على حدا، بالرد المناسب وبالطريقة التي يختارها كل طرف.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال تاريخها المجيد كدولة، لم ولن تستطيع أي دولة أو تحالف من الدول، تخويف الشعب الفنزويلي البطل، وريث أعظم حركة تحريرية في القارة الأمريكية.

### الإشتراكات

(٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد

طبعت في مطابع الغد  
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠٠٢/٣٨)

### المكاتب:

عمان: ٥٦٩١٤٥١/٢ / فاكس ٥٦٨٦٨٥٧  
اربـد: ٧٢٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦  
مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١

### عمان - الاردن

جبل الحسين - شارع الظاهر ببيرس  
- مقابل مستشفى الاستقلال  
الموقع على الانترنت:  
www.hashd-ahali.org.jo  
بريد الكتروني: ahali@go.com.jo

الاخراج الفني  
عبدالله ابوكف  
الصف الضوئي  
منير عليا

رئيس التحرير  
عدنان خليفة  
الادارة والمالية  
خليل السيد

### يصدرها

حزب الشعب  
الديمقراطي الأردني  
(حشد)

الأهالي